جامعة قاصدي مرباح
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المعارضة السياسية والسلطة في المغرب

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب :
- بوخطة المهدي

إشراف الدكتور :
- شليغم غنية

2016- 2015

إهـــــــداء

الى أجمل المكافحات التي علمتني المعنى الحقيقي للكفاح في هذه الحياة ، اليها حين كانت تفتش دفاتري في الصغر بعد عودتي من المدرسة ، لتتأكد ان الخط يتحسن ، وخط المدرس الاحمر يشير بالصواب الى آخر واجباتي المنزلية ، اليها حين كانت تداهم كسلي بصوتها ان انهض الى مدرستك ، اليها حين صعبت ظروفنا المادية ، اليها التي جعلت مني مشروع رجل بحق ، اليك أمي . والى أبي وإخوتي وأصدقائي .

وما توفيقي إلا بالله

امتثالا لقول الله عز وجل : (... لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَكُمْ...)

سورة إبراهيم الأية 7

فالحمد لله كثيرا والشكر لله اولا وأخرا بانجازي لهذا العمل وتوفيقي الى اتمامه

بكثير من الامتنان اتقدم بشكري الخالص الى للأستاذة المشرفة الدكتورة

"شليغم غنية" التي لم تبخل علي بكل توجيهاتها ونصائحها وأفكارها البناءة

فجزاك الله يا استاذة خير الجزاء وجعلك منارة من منارات العلم الخالدة .

كما اتقدم بشكري الجزيل الى كل اساتذة قسم العلوم السياسية.

وفي الاخير لا يسعني الا ان اتوجه بشكري الى كل من قدم لي يد العون لانجاز

هذا العمل من قريب او بعيد .

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

و ما توفيقي إلا بالله

مقدمة :

إن اختلاف الطبيعة البشرية في التفكير كان و ما زال متغيرا سيما في حدوث الأزمات و الصراعات و لاسيما على المستوى السياسي و موضوعه السلطة ، التي لها على الجماعة حقوقا تزداد امتدادا واتساعا. وكثيرا ما تتغير معاملتها مع القوى الموجودة خارجها ، حيث تريد أن تكون القوة الوحيدة المنظمة للمجتمع ، فطبيعة السلطة تفرض على المسئولين عليها الحفاظ عليها والدفاع عن مصالحهم فيها.

وتتفاوت أدوات عمل هذه القوى المعارضة ، حيث يكون مرد ذلك لعدة عوامل وظروف تحدد الأسلوب الذي تتخذه لتواجه به السلطات الحاكمة. وهذه الأساليب في التاريخ القديم والحديث غالبا ما كانت عنيفة ، وتقابل بالاضطهاد والقمع.

ويختلف مفهوم المعارضة باختلاف الزمان والمكان,لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بوجود السلطة فضلاً عن الحريات العامة في الانظمة الديمقراطية. وعلى الرغم من اقتران ظهور المعارضة كتعبير وكقوة سياسية بظهور الديمقراطية غير المباشرة في أوروبا منذ العام 1826، وعلى الخصوص في المملكة المتحدة .

وفي تعريفنا للنظام السياسي المغربي هو مجموعة القواعد والأجهزة المتماسكة التي تحدد هيكل نظام الحكم بالمغرب والمؤسسات العاملة فيه وطريقة ممارسة السلطة ، إضافة إلى غايات النظام وأهدافه والتي تتدخل في صياغة شكل النظام واليات عمله وأجهزته ، وينفرد هذا النظام السياسي بخصوصية تميزه عن باقي الأنظمة السياسية الأخرى المتواجدة في بقاع العالم ، حيث يشكل هذا النظام تجربة مختلفة على مستوى الفكر السياسي والنظم السياسية القانونية من حيث طبيعة بنيته العقدية ومن حيث بنية السلطة بداخله .

لذا سيكون التركيز في هذه الدراسة على المعارضة السياسية والسلطة في المغرب ، وعلى دورها في تطوير الممارسة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي والوطني

في المغرب ، ومن ثم المشاركة في تطوير ورقي المجتمع المغربي من خلال ممارسة النقد الموضوعي وتسليط الأضواء على أزمات المجتمع ومشاكله وإيجاد الحلول المناسبة لها.

1 - **اهمية الموضوع :** ترتبط أهمية المعارضة السياسية في أي بلد ما،على أنها مظهر من مظاهر التعددية السياسية من جهة ،ورقيب على ممارسة السلطة لصلاحياتها الدستورية والقانونية من جهة أخرى ... "على الرغم من تباين أشكال النظم السياسية والحزبية بتباين التجارب واختلاف المجتمعات ، فإن أغلب الباحثين يتفقون حول ضرورة وجود معارضة سياسية ضمن النسق السياسي المعاصر أيا كانت طبيعته .... وحسب رؤية البعض فان المعارضة والحكومة قطبان أحدهما موجب والآخر سالب لازمان لدفع تيار التقدم والرخاء والاستقرار لكل عناصر الدولة " .لان وجود المعارضة حالة صحية مؤسساتية بل ضرورية ، وعدم وجودها حالة خطيرة قد يؤدي إلى قولبة المجتمع وإخراجه من مساره الديمقراطي ، والانقلاب على الواقع بأي شكل من الأشكال ."إن وجود المعارضة هو التعبير الأبسط عن وجود السياسة ذاتها وهى صمام الأمان الوحيد ضد احتمال تحول النزاعات الداخلية إلى صراعات وحروب يرصد في هذا السياق الوضع القائم في العديد من الدول العربية التي استبعدت المعارضة أو تنكل بها حيث تكاد جميع حركات الاحتجاج الاجتماعية تتحول إلى حركات انشقاق عرفية أو طائفية أو عقائدية ... ومن ثم فان السائد هو مناخ المواجهات وتتحول المعارضة هنا إلى فريق احتجاج وتفقد دورها المتوسط بين السلطة الحاكمة والشعب.

كما يكتسي هذا الموضوع اهمية كبيرة باعتباره يتطرق الى بعض امثلة المعارضة في المغرب ومحاولة وصفها ، من أجل معرفة أسباب ظهورها ، بالإضافة الى الاجراءات التي اتخذها المغرب في هذا المجال .

1 - **اهداف الدراسة :** يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على المعارضة السياسية و علاقتها بالسلطة في المغرب وذلك من اجل :

- معرفة الاسباب وراء ظهور المعارضة داخل النظام السياسي المغربي .

- اظهار الدور التي تلعبه المعارضة السياسية في تنشيط الحياة السياسية و كونها ممثلا عن الشعب.
- معرفة الآليات التي اتخذتها الدولة المغربية لمواجهة المعارضة وتقييم دورها .
- معرفة واقع المعارضة السياسية في المغرب من خلال القاء نظرة على بعض امثلة الأحزاب المعارضة .

3 – اسباب اختيار الموضوع : يعود اختيار موضوع المعارضة السياسية والسلطة في المغرب انطلاقا من جملة مبررات ذاتية وموضوعية ، تدفع باتجاه محاولة البحث والتقصي في هذا الموضوع والكشف عن بعض الحقائق الجديرة بالدراسة والبحث .

أ - المبررات الذاتية : تتمثل المبررات الذاتية في ما يلي :
- رغبة الباحث في دراسة وتحليل موضوع المعارضة السياسية والسلطة في المغرب ، واليات النظام في مواجهة المعارضة .
- الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع .

ب المبررات الموضوعية : تتمثل في ما يلي :
- الاهمية العلمية للموضوع ومحاولة اثرائه وشرح مفهوم المعارضة والنتائج التي تخلفها على الدولة والمجتمع في مختلف المجالات .
- ديناميكية وحركية الموضوع وارتباطه بحقل ومجال العلوم السياسي .
- ابراز اهمية هذا الموضوع والتعريف به لإثراء البحث العلمي .

4 – اشكالية الدراسة : نظرا لما تشهده أغلب او معظم الدول العربية من ثورات او ما يسمى بالربيع العربي وبروز لظاهرة المعارضة داخل الانظمة السياسية .كما أن المعارضة السياسية لم تنقطع يوما ما عن ممارسة دورها إزاء الحكومات الدكتاتورية أو الاستبدادية أو حتى الديمقراطية وباعتبار النظام المغربي تعرض لمثل هذا الحراك فقد شهد تزايد سريع لهذه الظاهرة وبروز العديد من الاحزاب الجديدة المعارضة . فالنظام المغربي شعر بوجود مشكلة كبيرة تزداد تفاقما يوما بعد يوم ، ولابد من ايجاد الحلول او الوسائل اللازمة لاحتواء او اقصاء هذه المعارضة .

من اجل كل هذا قمنا بصياغة اشكالية البحث على النحو التالي :

ماهية طبيعة العلاقة بين المعارضة السياسية والسلطة في المغرب ؟

:وبالتالي تتفرع عنها أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية

1 -ما مفهوم المعارضة السياسية وأهميتها في النظام السياسي؟
2 -ماهو واقع المعارضة المغربية ؟
3 - ماهي العلاقة بين المعارضة السياسية والسلطة في المغرب ؟

5 – صياغة الفرضيات :

- كلما كانت المعارضة قوية يزداد تأثيرها داخل النظام السياسي المغربي.
- غياب العدالة الاجتماعية سبب من أسباب ظهور معارضة سياسية في المغرب .
- المعارضة هي السبب الرئيسي في نشوء الاحزاب السياسية وظهورها ، ولو لا المعارضة لما كانت هناك احزاب سياسية في المغرب .

6 - خطة الدراسة : لقد قمنا بتقسيم هذا البحث الذي يهتم بدراسة المعارضة السياسية والسلطة في المغرب الى فصلين . الفصل الاول سيخصص لدراسة مفهوم المعارضة السياسية وحدود انشطتها وأساليب عملها اهدافها ، ويتضمن ثلاثة مباحث تتناول على التوالي مفهوم المعارضة السياسية وتتكون من مطلبين الاول مفهوم المعارضة لغة واصطلاحا .

المطلب الثاني شرعية ومشروعية المعارضة والمبحث الثاني حدود عمل المعارضة من مطلبين الاول : سلمية سبل المعارضة السياسية والثاني استهداف المصلحة العامة والمبحث الثالث وسائل المعارضة السياسية يتضمن ثلاث مطالب نتناول في المطلب الاول حيازة السلطة ، وفي المطلب الثاني اقتسام السلطة ، وفي المطلب الثالث المشاركة السياسية للمعارضة.

اما الفصل الثاني فسيخصص لواقع المعارضة ويتضمن مبحثين ، نتناول في المبحث الاول احزاب الادارة وفي المبحث الثاني احزاب المعارضة . والمبحث الثالث: القمع. والمبحث الرابع التوظيف السياسي

7- المقاربات المنهجية : إن دراسة موضوع المعارضة السياسية تتطلب البحث في مفهوم المعارضة وأساليب عملها وأهدافها لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي لبحث مفهومها وحدود عملها أهدافها ، كما يعتبر المنهج الوصفي من انسب المناهج لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتراب التاريخي الذي قمنا بسرد المراحل التاريخية للأحزاب السياسية ، ومنهج دراسة الحالة .

الاقتراب القانوني : فيبرز من خلال تحليل المواد والنصوص القانونية التي سنعتمد عليها .

- **8- ادبيات الدراسة :** لقي موضوع المعارضة السياسية اهتماما كبيرا من طرف العديد من الباحثين حيث توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع مثل عبد الحكيم عبد الجليل المغبشي ، ازمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث ، 2012. وعبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (ازمة المعارضة السياسية العربية) مركز دراسات الوحدة العربية ،2001. وكذلك سربست مصطفى رشيد اميدي ، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها (دراسة – قانونية – سياسية – تحليلية – مقارنة) ،مطبعة خاني دهوك العراق، ط1 ، 2011 .

بالإضافة الى هذا هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع مثل مركز الجزيرة للدراسات .

ماهية المعارضة السياسية

الفصل الاول : ماهية المعارضة السياسية

ان مفهوم المعارضة السياسية يختلف من نظام سياسي لآخر ويتأثر ذلك بطبيعة نظام الحكم ودرجة التطور الدستوري والسياسي في الدولة ، ومدى استقرار مبادئ حقوق الانسان وترسخها في القوانين السارية خاصة القوانين المنظمة للحياة السياسية ، كالقانون الانتخابي وقانون الاحزاب وغيرها .

والمعارضة السياسية لكي تستطيع الاستحواذ على ثقة المواطنين لابد لها من تحديد اهدافها بدقة ووضوح ، وان تعمل وفق ضوابط وحدود تؤطر انشطتها وفعالياتها ، كخدمة المصلحة العامة ، وإتباع الوسائل السلمية في عملها . وعليه نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وعلى الشكل التالي :

المبحث الاول : مفهوم المعارضة السياسية .

المبحث الثاني : حدود عمل المعارضة السياسية.

المبحث الثالث : وسائل عمل المعارضة السياسية .

المبحث الاول : مفهوم المعارضة السياسية .

ان وجود الحكومة في اي دولة هو أمر ملازم لقيام الدولة لكي تنظم وتدير شؤونها على الصعيد الداخلي والخارجي ، حيث انها عنصر هام بالإضافة الى عنصري الشعب والإقليم . لذلك من الممكن ان تتعسف الحكومة في استخدامها لسلطاتها وتنحرف عن تحقيق مصالح وأهداف شعبها لتصبح حكومة استبدادية . وهذا ما يؤدي بالضرورة الى بروز معارضة للنظام والحكومة .

وسنبين في مطلبين مفهوم المعارضة لغة واصطلاحا في المطلب الاول ، ثم ومدى شرعية ومشروعية المعارضة ثانيا كما هو مبين ادناه :

المطلب الاول : مفهوم المعارضة لغة واصطلاحا

المطلب الثاني : مشروعية وشرعية المعارضة .

المطلب الاول : مفهوم المعارضة لغة واصطلاحا

يعود لفظ المعارضة في المعنى اللغوي الى فعل - عرض – يعرض - والذي له مدلولات مختلفة في سياق كل جملة .

- عرض الشئ عليه ، يعرض عرضا ، اي يعرض للمشاهدة . وعرضته له اظهرته له وأبرزته اليه ، عرض الكتاب للبيع .
- واعترض الشئ صار عارضا له ، كالخشبة المعترضة في النهر ، يقال اعترض الشيء دون الشئ اي حال دونه ، وعارضه اي جانبه وعدل عنه .
- و لي عارض اي منعني مانع و عارض معارضة وعارضا، ويقال تعارض الرجلان يعني عارض احدهما الاخر ، ويقال ايضا اعترضه اي منعه من متابعه عمله[1] .

---

[1] **سربست مصطفى رشيد اميدي ، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها دراسة – قانونية – سياسية – تحليلية – مقارنة ، ط 1 ، مطبعة خاني دهوك ، 2011 ، ص 28**

- وكلمة المعارضة التي تعني الصد والتعارض والتباين ، على الرغم من انها كلمة قديمة الا انها ارتبطت بالحياة السياسية وأصبحت لفظة متداولة في مجال النظم السياسية بداية العصر الحديث فقط .

- اما المعارضة اصطلاحا لدى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية فلها معنيان احدهما عضوي – شكلي – والأخر مادي – موضوعي - ، فيقصد بالمعارضة بمعناها الشكلي القوي والهيئات التي تراقب عمل الحكومة وخططها ، وقد تكون ضمن اهدافها الحلول محلها ، سواء كان عن طريق الفوز في الانتخابات او غيره . وفي هذا المجال نقصد الاحزاب السياسية او الهيئات المختلفة التي تعمل داخل الدول في اطر وأشكال معينة من اجل مراقبة او معارضة عمل الحكومة ، او حتى محاولة تعويضها عن طريق خوض العملية الانتخابية .

اما كلمة **المعارضة بمعناها المادي او الموضوعي** فتعني الفعاليات والأنشطة المتمثلة بانتقاد الحكومة ومراقبة خططها وأنشطتها ، ويكون ذلك من قبل القوى والهيئات التي تمثل المعارضة العضوية ، وقد يكون من قبل فئات وشخصيات من داخل الحكومة خاصة اذا كانت الحكومة ائتلافية . وهذا عادة ما يكون عن طريق المظاهرات او الندوات واللقاءات الاعلامية والصحفية التي تستخدمها المعارضة ، من اجل اثبات فشل سياسات حكومية معينة او محاولة تأليب القوى الاجتماعية ضدها . وللمعارضة بمعنييها المادي والعضوي اهمية كبيرة في وقتنا الحاضر ، فتعدد الاراء والأفكار في مجتمع يعتبر ضمن خصائص المجتمع نفسه ف الاختلاف فطرة فطر الله تعالي عليها البشر [2] . كما ان المعارضة تمثل مجالا سياسيا عموميا مستقلا نسبياً عن الدولة يتوسط ما بينهما وبين المجتمع ، وان من الخطو رة انعدام المعارضة الحقيقية في أي مجتمع يعني ذلك انسداد آفاق التعبير الديمقراطى السلمى فيه ، وتعد المعارضة إحدى الآليات الفاعلة والضامنة لعدم وقوع انحرافات مع التزام الحاكم وأجهزته بالدستور وقواعد الحكم السليم فضلا عن الدور الرقابي على أداء الحكومة [3].

سربست مصطفى رشيد اميدي ، نفس المرجع ، ص 29. 2

3 محمد نبيل الشيمي ، المعارضة السياسية في العالم العربي تأصيل وتقييم ، الحوار المتمدن العدد 2979 ، 2010.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212068

ولتعريف المعارضة السياسية ، أو تحديد هويتها بشكل دقيق وواضح، يصعب وهذا يعود إلى اختلاف هذا المفهوم بين طرف وآخر تبعاً لإطاره السياسي، أو للمرجعية الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية ، مما فسح في المجال أمام تعدد وتنوع تعريف المعارضة ، فنظر إليها البعض من قناة معناها اللغوي ووضع تحت يافطتها كل من عارض أو اعترض على الواقع القائم ، دون النظر إلى محتوى هذه المعارضة أو بنيتها ، إلى حد أنه لصق صفة "معارضة" على تلك الجماعات البشرية التي تنأى بنفسها عن أنماط التكيف مع المجتمع وتأنف عن المشاركة في أنشطته المختلفة.... في حين رفض آخرون هذه التعريفات ، واعتمدوا مفهوماً يقتصر على القوى التي تحمل مشروعاً جذرياً لقلب المجتمع وبناء نموذجها البديل على أنقاضه ، ودون هذا العمق، فهم لا يرون معارضة ولا من يحزنون.... وبين هذا وذاك نهض رأي ثالث يرفض تعبير " المعارضة بشكل عام " ويؤكد على ضرورة قرنها بصفة تنسجم مع حدود ومحتوى البرنامج السياسي وأشكال النضال الذين على أساسهما تعارض ما هو قائم، فهناك معارضة وطنية، وأخرى قومية، أو ليبرالية، أو شيوعية، أو إسلامية. ومنها المسلح، أو السلمي، أو الجذري، أو الإصلاحي....الخ[4].

مدلولها في معاجم اللغة :

معنى معارضة في معجم اللغة العربية المعاصرة :

1 - معارضة مفرد : مصدر عارض / عارض في .

2 – فئة غير موالية للحكومة احزاب المعارضة[5] .

3 – معارضة اسم : مصدر عارض .

المعارضة : الاحتجاج ، المخالفة ، الممانعة .

---

4 اكرم البني ، المعارضة السورية وافاقها ، الجزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages

5 معجم اللغة العربية المعاصرة ،

http://www.maajim.com/dictionary/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A

المعارضة السياسية : انتقاد حزب من الاحزاب او فئة برلمانية لاعمال الحكومة والتصدي لها بإظهار عيوبها .

4 – معارضة : حزب او احزاب في الهيئة التشريعية تعارض الحزب او الاحزاب التي تشكل الاغلبية وتتحكم في المشاريع [6].

المطلب الثاني : مشروعية وشرعية المعارضة .

يعود الاشتقاق اللفظي ل المشروعية والشرعية الى اصل واحد وهو الفعل شرع وهو الشرع او الشرعة او المشروع او الشريعة او المنهاج.

والمشروعية تعني سيادة القانون وسريان أحكامه على الجميع ، شخصيات وهيئات السلطة والأفراد والمؤسسات واحترام حكم القانون من قبل الجميع . فوظيفة القانون هي تنظيم العلاقات بين الافراد وبين السلطة وبين مؤسسات السلطة نفسها .

اما الشرعية فان اغلب فقهاء القانون الدستوري يعرفونها بأنها تعني الاتفاق مع القواعد أيا كان مصدرها دستوريا او تشريعيا . وتسود احكامها على كل من الدولة والأفراد ، حكاما ومحكومين . أي الالتزام كل من السلطة السياسية والأفراد بعدم مخالفة القواعد القانونية .

لذلك فيقصد بشرعية السلطة : مدى صلاحيتها لتولي أمر الجماعة والذي يستوجب التكليف بالطاعة لها ، أي مدى صلاحية السند الذي ترتكز عليه السلطة ، أي النظام القانوني للدولة بمجمله . والمعروف ان اية سلطة تحرص أن تكون سلطتها مقبولة من قبل افراد المجتمع .

وعبر التاريخ ظهرت مفاهيم عديدة للشرعية ابتداء من الشرعية الليبرالية ، والشرعية الاشتراكية ، الى الشرعية الثورية . فالمعارضة السياسية تحتاج ايضا الى اكتساب صفة الشرعية لكي تستطيع ان تقوم بدورها ، أي شرعية اعمالها وممارساتها اتجاه السلطة[7] .

---

6 معجم المعاني الجامع ، http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
سربست مصطفى رشيد اميدي ، المرجع السابق ، ص 30. 7

فالمعارضة تستطيع الاعلان عن كونها تعبر عن أراء ومصالح بعض الفئات والشرائح من المجتمع فالشرعية هنا تعني حصول قناعة لدى فئات من المجتمع بأهداف وقيم وبرامج وممارسة المعارضة السياسية لدى حوارها او صراعها مع السلطة .

اما المشروعية التي هي بالنسبة للسلطة الحاكمة تعني ضرورة توافق تصرفاتها وقراراتها مع القواعد القانونية النافذة ، ولا تشكل انتهاكا لتلك القواعد القانونية ، ونقصد هنا بالقواعد القانونية جميع الانظمة القانونية النافذة في الدولة المعنية ابتداء من الدستور ، التي تكون جميع القوانين الصادرة من السلطة التشريعية تخضع لأحكامه .

وبالنسبة للمعارضة السياسية فالمشروعية تعني ان تكون اراؤها وأهدافها وممارساتها ضمن الاطر المنظمة لأعمالها وفق القوانين النافذة ، أي ان تكون ممارستها لحق تشكيل الاحزاب والنقابات وغيرها واللجوء الى الإضراب والتظاهر والاعتصامات في حدود القانون ، فلا يحق للمعارضة ارتكاب الاعمال غير المشروعة او المخالفة للقوانين[8] .

كما ان للشرعية والمشروعية اهمية كبيرة بالنسبة للمواطنين والمجتمع عامة ، حيث تعتبران ضمانة مهمة للحقوق والحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فالسلطة السياسية لا تستطيع ان تفرض قيودا على الحقوق والحريات العامة إلا من خلال وضع قواعد قانونية تنظم المجتمع ، لان تحديد مبادئ الحقوق والحريات العامة يتم وفقا للقواعد القانونية التي تنص عليها غالبا دساتير الدول .

بالإضافة الى ان كل هيئات ومؤسسات الدولة والأفراد وهيئات المعارضة تتساوى في الخضوع للقانون ، حيث لا يحق لأي منها الاخلال بالقوانين .

المبحث الثاني : حدود عمل المعارضة السياسية

المعارضة السياسية هي قوى وهيئات تعبر عن اراء ومصالح فئات المجتمع ، و كونها الجهة أو الجهات السياسية التي لم تستطع الوصول إلى سلطة الحكم من خلال الانتخابات فأصبح دورها متمثلا بكونها معارضة سياسية للنظام الحاكم تعمل ضمن أطر

---

8 . سربست مصطفى رشيد اميدي ، المرجع السابق ، ص 31

وقواعد اللعبة السياسية المتمثلة بالكشف عن أخطاء الحكومة وتعثراتها ومدى الفشل او النجاح الذى تحققه فى مجالات التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .
لهذا فان هذا المبحث يصم ثلاثة مطالب تبين اهم اطر وحدود عمل المعارضة السياسية وهي: المطلب الاول : سلمية سبل المعارضة السياسية .

المطلب الثاني : استهداف المصلحة العامة .

المطلب الاول : سلمية سبل المعارضة السياسية .

ان المعارضة السياسية من خلال انشطتها تعمل على التفهم والاستماع الى مشاكل المواطنين والبحث لحل مشاكلهم ، والنضال لحشد الجماهير حول برامجها وخططها . والسعي للحلول مكان الحكومة القائمة ، ولابد لها من نشر الوعي السياسي .خاصة بالنسبة للحريات السياسية. ولعل من أهمها حق المشاركة في الحياة السياسية لأبناء الشعب من خلال الانضمام الى الأحزاب او انشاء أحزاب جديدة .

فالمعارضة السياسية في الدول ذات انظمة الحكم الديمقراطية ومن خلال أساليب عملها ، لا تستطيع بلوغ اهدافها إلا اذا كانت تقابل رأي السلطة برأي آخر يكون اكثر موضوعية ويحوز على ثقة الشعب ، وذلك بغية الحصول على تأييد الشعب والرأي العام الذي يقوم بدوره بالاختيار بين الاتجاهات والآراء المتقابلة للسلطة والمعارضة وبمقارنة اهداف ومشاريع وبرامج كل منهما ، وفي جو من الحرية بحيث لا يتعرض احد منهما الى ضغوطات مادية او معنوية[9] .

فالعلاقة بين السلطة والمعارضة من الضروري أن تقوم على مبدأ الحفاظ على السلم وعلى تطبيق الدستور واحترام مبادئ حقوق الانسان . فليس للسلطة السياسية ان تقوم بقمع معارضيها وملاحقتهم .

وبالمقابل على قوى وهيئات المعارضة السياسية اتباع الاساليب السلمية والدستورية للوصول الى سدة الحكم ، فالمعارضة السياسية في ظل انظمة الحكم الديمقراطية محكومة

---

9 سربست مصطفى رشيد اميدي ، المرجع السابق ، ص 44 .

لمبدأ التعايش في ظل النظام الدستوري القائم وبعيدا عن استخدام القوة والعنف . حيث من الممكن ان يخلق هذا التعايش الاجواء السياسية لاتفاق وجهات النظر بين المعارضة والسلطة تحقيقا للمصلحة العامة .

ان اهمية اتباع المعارضة السياسية للوسائل السلمية خلال نضالها لتحقيق اهدافها ، والتزام السلطة بتوفير الجو المناسب لها ، لأن هذا سيجنب الدولة للمشاكل والمخاطر الناجمة عن العنف . والأساليب السلمية ايضا تؤدي لتكريس التعددية السياسية بين ابناء الشعب ، كذلك يؤدي الى التداول السلمي للسلطة وسهولة انتقال السلطة .

ان المعارضة السياسية كانت ومازالت في كثير من الدول تستخدم اساليب العنف بهدف الوصول الى السلطة ، وتأخذ اسلوب الاغتيالات والتخريب الاقتصادي ، او الانقلاب خاصة في دول العالم الثالث . لهذا فان استخدام الاساليب العنيفة من قبل المعارضة غالبا ما تكون نتيجة تعرضها الى القمع والاضطهاد وكبت الحريات . فالشعور بفقدان العدالة والمساواة وعدم اتباع السلطة السياسية لأسلوب التفاهم والحوار مع المعارضة بهدف الاستجابة لمطالبها ، او تكون نتيجة قيام السلطة بمنع أي نشاط يخص المعارضة كل هذا يكون سببا في اتخاذ المعارضة لأساليب العنف خلال نضالها لتحقيق اهدافها [10] .

المطلب الثاني : استهداف المصلحة العامة .

ان المعارضة السياسية اذا اردنا ان نصفها بمعارضة سلمية فلابد ان تكون لها اهداف وبرامج تسعي الى تحقيقها ، وبالطرق المناسبة لها ، وتعتمد على التنظيم الدستوري للحياة السياسية ، وكيفية تنظيم السلطات والعلاقة بينها .

ولعل الجانب المهم الذي تهدف اليه المعارضة هو تحقيق المصلحة العامة للدولة ولشعبها من وجهة نظرها . حيث ان عليها ان تستهدف في كل نشاطاتها ومن خلال طرح ارائها وأهدافها لتحقيق الصالح العام ، والتي تكون السبب في حصوله على التأييد من الشعب ومن ثم حصولها على الشرعية اللازمة التي تمكنها من تحقيق اهدافها . ومن الضروري ان

سربست مصطفى رشيد اميدي ، المرجع السابق ، ص 45 . 10

نشير إلا انه لا يجب ان يلاحظ من فعاليات وخطط المعارضة ان لا تسعى لتحقيق مصالح خاصة لزعمائها وقادتها ، او التوجه لتحقيق بعض المصالح الفئوية او المحلية او الاقليمية . لكن ينبغي ان لا يفهم من ذلك عدم قيام وتوجه هيئات وقوى المعارضة والأحزاب للتخطيط بالنهوض بالواقع الاقتصادي والعمراني لمنطقة او اقليم لم تصل اليها التنمية . ولا بد ان نشير الى ان المصلحة العامة هي المصلحة العليا للبلد ، ول يقصد بها تحقيق مصلحة لطبقة او شريحة اجتماعية معينة . وتأسيسا على ما سبق ذكره انه عندما تعترض الدول الى ازمات سواء كانت اقتصادية كتعرضها لكوارث طبيعية مثل الزلازل والفيضانات ، او تعرضها لعدوان خارجي وغيره ، فان السلطة تلجا الى الحوار مع المعارضة السياسية ، وقد يؤدي اسلوب الحوار الى انشاء غرفة عمليات مع المعارضة لأجل ادارة الازمة تلك . وقد يؤدي الى انشاء جكومة وحدة وطنية مع قوى وأحزاب المعارضة لتجنيب الدولة خطر اكبر ، والحفاظ على المصلحة العليا للبلاد[11] .

ومن بين ما تستهدفه المعارضة السياسية ايضا : التنشئة السياسية ، نشر الوعي السياسي ، التثقيف السياسي .

التنشئة السياسية : ظهر هذا المصطلح في عام 1959 ، في كتاب حمل عنوان (التنشئة السياسية) لمؤلفه هربوت هايمان . ولقد عرفها بأنها (اكتساب المواطن الاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية). وتعرف ايضا: (التلقين الرسمي وغير الرسمي . المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع) [12]. وهناك العديد من التعريفات للتنشئة السياسية ولكن أوردنا تلك الأمثلة لغرض التوضيح لا الحصر و يمكن لنا أن نستنتج أن التنشئة السياسية هي تنمية معايير وقيم محددة من قبل النظام السياسي في عقول مواطنيه وذلك باستخدام وسائل مختلفة ، وهذه الوسائل يلجأ إليها المواطن طوال فترة

سربست مصطفى رشيد اميدي ، المرجع السابق ، ص 48 . 11

عامر رشيد وميض ، مؤسسة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم ، دار المعارف،سوريا،2000 ،ص 401. 12

حياته وتعمل على ترسيخ تلك القيم والمعايير حتى يتقبل عمل النظام من جهة، ويستمر النظام بالبقاء والاستمرار من جهة أخرى [13]. وتعتبر التنشئة السياسية هدف من اهداف المعارضة السياسية لأنها تضمن لها الحشد والولاء والشرعية لتسانده للوصول الى السلطة .

الوعي السياسي: وتركز المعارضة السياسية على أهمية نشر الوعي السياسي بين المواطنين لتعرفه بالأمور السياسية ومفاهيمها و كيفية المطالبة بحقوقهم، وتكمن أهميته من خلال الحاجة إلى ذلك الوعي نظراً لأهمية لارتباطه بالواقع الإنساني وهمومه ومشاكله، فالوعي السياسي يساعد على معرفة الأحداث التي تنتج ظروفا اعتيادية وغير اعتيادية في الداخل فضلا عن البيئة الدولية ودراستهما وتحليلها وما يجري عليها من تغيرات وتأثير تلك التغيرات والتطورات في الواقع المحلي للمجتمع والشعب[14]. كذلك ان الوعي السياسي يساعد في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من أهم المشاكل واخطر الأزمات التي يمر بها المجتمع اذ يعد الاستبداد السبب الرئيسي وراء التخلف في المجالات الأخرى: الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. وان أفضل طريقة للتخلص من الاستبداد والقمع هو عن طريق معرفة الشعب لما له وما عليه، أي لحقوقه وواجباته وليس معرفة ما عليه فقط دون التفكير فيما له.

المبحث الثالث : وسائل عمل المعارضة السياسية

هدف كل حزب سياسي في كل مكان وفي كل زمان الوصول الى السلطة : سلطة الدولة . لا وجود لحزب سياسي هدفه الحصري التبشير بفكرة عليا ، أو الدفاع عن مبدأ اجتماعي وثقافي ، إلا بمقدار ما يكون ذلك التبشير والدفاع جزءا من عملية سياسية مشدودة الى هدفها النهائي : السلطة .

تملك السياسة هنا وبهذا الاعتبار فقط أن تستثمر الثقافة والأخلاق والقيم الدينية وتدخلها جميعها في نظامها وفي مشروعها . بل هي تكاد لا تستطيع أن تبلغ حد الفعالية والتأثير في

---

13 عامر رشيد وميض المرجع السابق ،ص 402.

14 برهان غليون – اغتيال العقل – مكتبة مدبولي – ط2 – 1987 – ص 342.

المجتمع دون ان تستند الى فكرة عليا ، ودون ان تنتصر لقيمة او لمنظومة من القيم ، لأن ذلك مما يشكل بعضا من أسس الشرعية ومصادرها لكل سياسية أو مشروع سياسي .

لا يعني ذلك ان هدف السياسة والعمل السياسي – اي الوصول الى السلطة – ليس كافيا وحده لتبرير تلك السياسة او اسباغ المشروعية عليها، وإنما يعني أنها تحتاج الى ما يجعلها مشروعا سياسيا متمايزا عن غيره من المشاريع الأخرى المشتركة معها في الهدف نفسه.

وهذا ما يفسر لماذا تتعدد الاحزاب والمنظمات السياسية في المجتمع الواحد ، وقد لا نعثر في التجربة الحديثة للعمل السياسي على نموذج وحيد يهدف للوصول الى السلطة. ولعلنا نكتفي بذكر ثلاث صور من سعي العمل السياسي الى تحقيق هدف الوصول الى السلطة.

ولذلك ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، ندرس في المطلب الأول:حيازة السلطة السياسية . وفي المطلب الثاني اقتسام السلطة ، وفي المطلب الثالث : المشاركة في السلطة .

المطلب الأول:حيازة السلطة السياسية .

لتحقيق هدف الوصول الى السلطة هي حيازتها حيازة كاملة من طرف الفريق السياسي المعارض الساعي اليها . وهذه الحيازة تحصل عادة حينما يسعف ميزان القوى الداخلي بإمكانية انتقال سلطة الدولة انتقالا تاما الى القوة السياسية الارجح في معادلة الصراع على السياسة والسلطة . وغالبا ما يتأتى ذلك لأحزاب المعارضة المتمتعة بالتمثيل الشعبي الواسع ، او الأحزاب التي تتوافق على برنامج سياسي مشترك ، فتعقد التحالف بينها في صورة كتلة او جبهة لو ما شابه ، يتعزز بها مركزها في التوازن السياسي الداخلي.[15]

لحيازة السلطة حيازة كاملة ان تتبع منهجان وأسلوبان في العمل : اسلوب الاستيلاء بالعنف على السلطة ، واسلوب حيازتها من خلال الطرق السلمية الديمقراطية – الاقتراع الانتخابي-

- اسلوب الاستيلاء بالقوة على السلطة متعدد الاشكال والأدوات . قد يتخذ صورة ثورة شعبية مدنية كما حصل في ايران الثورة الاسلامية وفي روسيا البلشفية ، وقد يتخذ صورة

---

15 عبد الاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، ازمة المعارضة السياسية المغربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، لبنان ، 2001 ، ص 17.

حرب تحرير شعبية طويلة الامد كما حصل في الصين وفيتنام .[16] وقد يتخذ صورة ثورة مسلحة لنخبة سياسية او صورة حرب عصابات كما حصل في كوبا ونيكارغوا . كما قد يتخذ صورة انقلاب عسكري ثوري كما حصل في ست دول عربية هي : الجزائر ، مصر ، اليمن ، العراق ، سوريا، موريتانيا [17] .

اما اسلوب حيازة السلطة عبر الاقتراع فهو المتكرس في معظم دول ومجتمعات اوروبا وأمريكا وقسم صغير من دول اسيا وأمريكا اللاتينية . والفارق بين الاسلوبين ليس فارقا في الشكل بل هو فارق في المضمون ايضا : اذ لا مجال للجمع بين شرعية القوة المتحصلة بالعنف ، وقوة الشرعية المحصلة بالديمقراطية . حتى على صعيد التغيير بالعنف ، لا سبيل الى الجمع بين انقلاب تقوم به مؤسسة عسكرية وبين ثورة مدنية يقوم بها الشعب .

ومرورا على تعريف كل من السياسة والسلطة ، يستشف ان السياسية والسلطة مفهومان متلازمان مترابطان ، فالأولى بمثابة طريق سيار للوصول الى كرسي السلطة ودواليب الحكم ، ولعل اللهث والتسابق والتنافس على المناصب السياسية ، وكذا التحالفات السياسية التي همها الوحيد الوصول الى السلطة وحيازتها ونجد ان المعارضة تقدم الكثير من التنازلات مقابل ولوج دوائر السلطة . لذلك نجد الكثير من القوى المعارضة تقوم على استراتيجة هدفها او همها الوحيد هو الوصول الى كرسي السلطة وتسوغ لهذا الهدف باسم اطلاق برامج سياسية او اصلاحية او لتحقيق التنمية . ونجد ان القوة قد تستخدم من بعض الجماعات او الافراد للاستيلاء على السلطة ، الا ان هذا الاسلوب يتنافى مع مبدأ الشرعية ، ويعد اسلوباً مخالفا للقانون لأنه لايتفق مع المبادئ الدستورية ، ويؤدي الى تقويض النظام السياسي الدستوري من خلال الاستيلاء على السلطة بطريقة مغايرة لما رسمه الدستور. ولكن مع ذلك لا يزال لهذا الاسلوب دورا واضحا ومؤثرا في كثير من دول العالم الثالث للوصول الى السلطة ، ويتمثل اسلوب القوة اما بالثورة او بالانقلاب .ويلاحظ ان بعض الفقهاء يميز بين الانقلاب والثورة ، حيث يعتمد بعض منهم في التمييز في الاداة التي قامت

---

16 السياسية والسلطة : علاقة انفصال ام اتصال ، الجمعة 19 سبتمبر 2014 ، 7:50 .
http://badil.info/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9
17 عبد الاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، ازمة المعارضة السياسية المغربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، لبنان ، 2001 ، ص 17.

بالتغيير ، فإذا كان الشعب هو مصدر القوة التي احدثت التغيير اطلق على هذه العملية مصطلح الثورة ، اما اذا كان مصدر القوة الهيئة الحاكمة او جزء منها ، فعندئذ يطلق على عملية التغيير مصطلح انقلاب. إلا أن بعض الفقهاء ينظرللاهداف والنتائج للتمييز بين الثورة والانقلاب ، اذ ان هدف الانقلاب هو الاستيلاء على السلطة ، دون ان يهدف الى احداث تغييرات جوهرية في الشؤون السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية والقانونية. اما الثورة فإنها تسعى الى احداث تغييرات جذرية في المجتمع ، او بالأحرى تقوم بتغيير ما هو كائن الى ما يجب ان يكون[18].ويلاحظ ان القائمين بالانقلاب يكونون من بين طاقم الحكم ، كأن يقوم قادة الجيش بالإطاحة بالحكومة القانونية والاستيلاء على السلطة ، او ان تقوم احدى السلطات بتعليق الدستور وتجميد السلطات الاخرى. هذا وقد اطلق بعض من فقهاء الشرعية على الثورة دون الانقلاب على اساس انها تستند الى تأييد ودعم الشعب لها. ونرى ان مسألة اضفاء الشرعية على الثورة او الانقلاب تتوقف من الناحية العملية على نجاح أي منهما ، لأن القائم بالانقلاب سيتولى مقاليد السلطة اذا نجح في ذلك، وسيكون خارج على القانون في حالة العكس.وتعد الحكومة التي تشكل بعد نجاح الثورة او الانقلاب حكومة فعلية لأنها لا تعتمد في وجودها على نص من الدستور[19].

ومن الصور ايضا لتحقيق هدف الوصول للسلطة نجد اقتسام السلطة بين المعارضة السياسية والنظام السياسي وهذا ما سوف نتطرق اليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني : اقتسام السلطة .

و لتحقيق هدف اقتسام السلطة بين المعارضة السياسية والنخبة او النخب الحاكمة . وذلك ما لا يتأتى في الاغلب الاعم إلا مع توافر عاملين او دافعين هما : امتلاك المعارضة قوة ضغط ونفوذ كبيرين تسمح لها بإجبار النخبة الحاكمة على قبول مثل ذلك الاقتسام للسلطة ، وحيازة هذه النخبة لثقافة سياسية حديثة تبرر لها وعي هذا الخيار بوصفه مسلكا ديمقراطيا يعود على

---

18 السياسية والسلطة : علاقة انفصال ام اتصال ، الجمعة19 سبتمبر 2014 ، 7:50 .
http://badil.info/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9

عبد الاله بلقزيز ، المرجع السابق ، ص 18. 19

النظام السياسي بالاستقرار والتماسك ويعود على سلطتها – او حصتها من السلطة – بأسباب الشرعية في نظر الجمهور.

ولاقتسام السلطة منهج في العمل قوامه السعي السلمي الى تحقيق تسوية سياسية[20] ، او صفقة سياسية بين المعارضة والنخبة الحاكمة يجري بمقتضاها التفاهم على كيفية توزيع السلطة بينهما . لا يقع في هذا المشهد السياسي الغاء طرف لأخر من الحقل السياسي او من مجال السلطة ، وإنما يتم التوافق بين الفريقين الرئيسين فيه على الاقدام على تنازلات سياسية متبادلة ، تراعى فيها مصالح الطرفين وترعى حرمتها . والمثال المعاصر الابرز لهذا التوافق لهذه التسوية هو جنوب افريقيا : التي حصل فيها الانتقال الديمقراطي سلميا ومن خلال صفقة بين نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطني الافريقي وبين نظام البيض العنصري وحكومة فريدريك دوكليرك . وهو مثال كانت له نظائر قبل ذلك في اسبانيا وفي بعض دول امريكا الجنوبية [21]. كذلك نجد امثلة اخرى :ا اقتسام السلطة لإنهاء الازمة في كينيا ، وفي الازمة الافغانية .

ان هذا النوع من التغيير القائم على فكرة اقتسام السلطة ممتنع ودون تشبع النخب الحاكمة بقدر من الثقافة السياسية الديمقراطية الحديثة يبرر لها الذهاب في هذا الخيار السلمي .

ولتقاسم السلطة بين المعارضة السياسية والنخبة او النخب الحاكمة يجب أن تكون من اول الشروط ان تكون المعارضة تمتلك قوة ضغط كبيرة لكي تستطيع أن تتحاور أو تتفاوض مع النخبة الحاكمة من أجل التفاهم أو الاتفاق على اقتسام السلطة فيما بينهما ، والتفاهم على

---

20 السياسية والسلطة : علاقة انفصال ام اتصال ، نفس المرجع .
عبد الاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص 19. 21

كيفية توزيع السلطة فيم بينهم . ويجب أن تكون الرغبة في اقتسام السلطة من الطرفين لكي لا يشب النزاع وتضارب المصالح مما يؤدي الى خراب البلاد اقتصاديا وسياسيا .

المطلب الثالث : المشاركة في السلطة السياسية .

ان المشاركة في السلطة من قبل المعارضة بحصة غالبا ما تكون متواضعة ولا ترقى الى مرتبة الاقتسام . ولا نعني بالمشاركة هنا معناها المتداول كمشاركة في الحياة السياسية والنيابية حصرا ، بل نعني المشاركة في ادارة سلطة الدولة وجهازها التنفيذي . وهو ما لا يتأتى كذلك الا بوجود قدر ما من العمل بمقتضى ثقافة سياسية حديثة تقرا في مثل تلك المشاركة ما يعني انها ضرورة في حفظ استقرار النظام السياسي .

ان هذه الوسيلة يرتبط بها منهج في العمل قوامه الانخراط الايجابي في الحياة السياسية ، من قبل المعارضة ، وتوافر الاستعداد السياسي لدى النظام الحاكم لتطوير مستوى الاجابة لذلك الانخراط وفتح الابواب الموصدة امام وصوله الى رحاب سلطة الدولة وجهازها التنفيذي .

لا تقف المشاركة السياسية في هذا المشهد عند عتبة المجلس النيابي او حق التمثيل السياسي في المؤسسات المنتخبة ، بل يتسع مداها الى حيث يستوعب امكانية تحقيق مطلب التداول الديمقراطي للسلطة ، بما يعنيه ذلك من تمكين المعارضة من حصة في السلطة غبر ادارتها كليا او جزئيا للجهاز الحكومي [22].

والوصول الى ذلك الهدف انما يكون بأسلوبين : الاقتراع واحترام نتائجه ، او التوافق بين السلطة والمعارضة على ادارة هذه الاخيرة للسلطة الحكومية . اما الفارق بين هذا النوع من المشاركة في السلطة وبين المشهد السابق اقتسام السلطة ، ففي ان هذه المشاركة تكون جزئية ، وتعبر عن نفسها في صورة حصة محددة ، وليست كلية الى الحد الذي تقتسم فيه السلطة بين المعارضة والنخب الحاكمة .

عبد الاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، نفس المرجع ، ص19. 22

وكذلك يحتاج التوافق السياسي إلى البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة، التي تجعل فرص نجاحه عالية . حيث يرتبط التوافق بعملية بناء السلطة أو إعادة تصحيح مسارها، والسعي إلى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي والاجتماعي حولها. ومثل حاجة منهجية التوافق إلى الاستناد إلى معطيات التقارب السياسية ، فإن حاجته كبيرة إلى الاستناد إلى معطيات التقارب الاجتماعية والفكرية؛ وهذا ما يُفَسِّر تعقيدات مسار التوافق ، مقارنة بالتركيبة السياسية والاجتماعية في دول أخرى مثل تونس والمغرب؛ حيث يقل المعطى الجغرافي تأثيرًا، وهو ما يفرض وجود مقاربات تمزج الأبعاد السياسية والاجتماعية . ويرتبط التوافق بالدرجة التي يمكن أن يبلغها منطق التنازلات السياسية، وهو ما يفرض أثناء إدارة الشراكة مع باقي مكونات الأنظمة القديمة إدراك قدراتها الاقتصادية وخبراتها وشبكة علاقاتها، وفوق ذلك إمكاناتها في العودة إلى السلطة.

ولا شك أن إغراءات السلطة وما يرتبط بها من المصالح والمنافع يدفع المكونات السياسية الساعية إلى تحصيل أكبر قدر من المكاسب من خلال إعادة بناء الدولة والتموقع من جديد في مفاصلها، إلى إعطاء مساحات أكبر للاعتبارات المصلحية والبراغماتية، التي تخلق بيئة تنافسية شديدة. إلا أن ذلك لا يمنع إمكانات قيام تجارب توافقية ناجحة في المنطقة بين التيار الإسلامي وغيره من القوميين والليبراليين، على الرغم من الهزات التي عرفتها العلاقة بين الجانبين في عدد من المناطق، والفشل في استمرار الحفاظ على حالة الانسجام التي ظهرت إبان الثورات وعقبها بقليل؛ وذلك من خلال التركيز على التوافق على قاعدة برامج اقتصادية

وسياسية تقلّل من تأثير المعطى الأيديولوجي في بناء الشراكة حول السلطة وتقاسم الأدوار السياسية[23].

وكخلاصة للفصل الاول ان هدف السياسة و العمل السياسي هو للوصول إلى السلطة ، و إن الهيئة الحاكمة غالبا ما تكون مراقبة من طرف المعارضة المتمثلة في الأحزاب السياسية التي يتمثل نشاطها في مراقبة أعمال الحكومة و انتقادها و الإستعداد للحلول محلها ، فيقال لكل مواطن حق المعارضة على سياسة الحكومة

كما أن هذه ال هيئات المعارضة التي تتولى دور المعارضة لا تقتصر على مجرد تغيير سياسات الحكام أو انتقاد تصرفاتهم ، و إنما تتعدى ذلك إلى تغيير أشخاصهم أو الحلول محلهم في السلطة .و لا يأتي ذلك إلا بالتعامل مع الناخبين و الظهور أمامهم بالمظهر الذي يخلق لديهم شعور بدور المعارضة كتنظيم جدير بالإحترام وتحمل المسؤولية ، و قادر بقيادته و رجاله على الحلول محل الحكومة و تنفيد برنامج سياسي أفضل.

23 كمال القصير ، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية ،مركز الجزيرة للدراسات ، http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/201525114459477586.html

الفصل الثاني : واقع المعارضة السياسية في المغرب

يعتبر النظام السياسي المغربي مزيجًا بين التراث الإسلامي والتقاليد السلطانية والأعراف الديمقراطية الحديثة، تلعب فيه المؤسسة الملكية الدور الأساسي والفاعل الرئيس، بفضل اختصاصاتها الدستورية الواسعة وترسانتها الرمزية الهائلة، وهو نظام يمزج بين المضمر والمعلن والمقدس والمكتوب والعرفي والتقليدي والحديث .

ان علاقة النظام المغربي بالمعارضة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا ، تقلبات وتوترات تراوحت بين التوافق والاحتواء أو الاختلاف والإقصاء ، مما جعل هذه المعارضة تتخذ مظهرين مختلفين ، معارضة رسمية من داخل المؤسسات ومعارضة شعبية من خارج المؤسسات. و لقد تم الاعتراف صراحة بوضع المعارضة البرلمانية وتمت دسترتها وتخويلها مجموعة من الحقوق والآليات حتى تؤدي دورها ، وتتجلى هذه الحقوق كما ينص على ذلك الفصل العاشر من دستور 2011 المغربي في:

-حرية الرأي والتعبير والاجتماع . حيز زمني في وسائل الإعلام الرسمية يتناسب مع تمثيليتها. المشاركة الفعلية في مراقبة العمل الحكومي، لاسيما عن طريق ملتمس الرقابة، ومساءلة الحكومة، والأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة واللجان النيابية لتقصي الحقائق.
-المساهمة في تأطير وتمثيل المواطنات والمواطنين، من خلال الأحزاب المكونة لها، طبقا لأحكام الفصل 7 من الدستور - يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة ... [24]

المبحث الاول : طبيعة النظام السياسي المغربي

المبحث الاول : طبيعة النظام السياسي المغربي "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديموقراطية برلمانية واجتماعية. يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل

[24] مولاي احمد حبرشيد ، النظام السياسي المغربي بين الاحتواء والاقصاء ، الثلاثاء 05 افريل 2016، http://www.aljamaa.net/ar/document/107817.shtml

السلطة، وتوازنها وتعاونها، والديموقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة‘‘ [25]

يقصد بالنظام السياسي المغربي مجموعة القواعد والأجهزة المتماسكة التي تحدد هيكل نظام الحكم بالمغرب والمؤسسات العاملة فيه وطريقة ممارسة السلطة، إضافة إلى غايات النظام وأهدافه والتي تتدخل في صياغة شكل النظام واليات عمله وأجهزته، وينفرد هذا النظام السياسي بخصوصية تميزه عن باقي الأنظمة السياسية الأخرى المتواجدة في بقاع العالم، حيث يشكل هذا النظام تجربة مختلفة على مستوى الفكر السياسي والنظم السياسية القانونية من حيث طبيعة بنيته العقدية ومن حيث بنية السلطة بداخله. وهذا لا ينفي استفادة هذا النظام وفق بناء معين من الفكر الدستوري الغربي وكذا القانون العام الإسلامي والتقاليد البربرية في الحكم، وإذا انطلقنا من الفصل الأول من الدستور المغربي الذي ينص على أن نظام الحكم بالمغرب هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية و اجتماعية، فان السؤال الأساسي الذي أطرح هو: ماهي الخصائص التي تميز هذه الملكية الدستورية؟ سوف نحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال دراسة مكانة الملكية في البناء الدستوري.

المطلب الاول : مكانة المؤسسة الملكية في المغرب.

المطلب الاول :مكانة المؤسسة الملكية في المغرب:

‘‘الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية‘‘.
‘‘الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية. الملك هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرتها الحقة‘‘ [26] .

تحظى المؤسسة الملكية بالمغرب بمكانة عالية ورفعة ما بعدها رفعة، دستوريا وسياسيا وثقافيا، إنها القلب المحرك لجميع أعضاء الجسم السياسي المغربي ومؤسساته،

---

[25] الدستور المغربي 2011 ، الفصل الاول .
[26] الفصل 41 و42 من الدستور المغربي 2011.

والعقل المدبر لتوجهات البلد الكبرى داخليا وخارجيا. قال عنها الملك الحسن الثاني رحمه الله يوما ما "إنها صنعت المغرب"، إنها المؤسسة التي تتدخل في كل الحقول الدينية والدنيوية.

وإذا كانت المؤسسة الملكية تتمتع بكل هذه السلطة فإنها تستمد مشروعيتها من رزنامة من المشروعيات القانونية والدينية والتاريخية والصوفية والثقافية، لتنصهر في بوتقة واحدة فتضفي على نسقها السياسي مزيدًا من الصلابة والتفرد والخصوصية[27].

وتنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ. وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه.

وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة يبدو أن المكانة السياسية-الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيمنا في الهرم الدستوري برمته، كما يجسد ذلك الفصل التاسع عشر الذي ينص على أن الملك هو "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور. وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة[28]."

وإذا كان الفصل التاسع عشر من الدستور مفتاحا مبدئيا لتبين مركز المؤسسة الملكية في البناء الدستوري، فهو يجسد أيضا المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لإدارة دفة الحكم في البلاد دون أن تكون سلطتها محل نقاش أو موضع تقليص فعلي بمناسبة

---

[27] خالد بن الشريف ، كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي المغربي ، 2015 ، http://www.sasapost.com/all-you-want-to-know-about-the-nature-of-the-political-system-in-morocco/

[28] يونس برادة ، طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، الجزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/632D515E-A084-45E9-908D-BDB042E646D4

المراجعات الدستورية الأساسية لسنوات 1970 و 1972 و 1992 و 1996، علاوة على أن الملكية تتوفر دستوريا على سلطة كبرى في مجال التعيين[29].

1 - **المشروعية الدستورية:** لابد من الإشارة أولا إلى أن الملكية سابقة على الدستور نفسه، فهي كانت موجودة قبله بصلاحياتها الواسعة، وهي مصدر كل الدساتير التي مرت على المغرب، رغم أنها تراعي في ذلك الوضع السياسي المحيط قبل أن تبادر .

يجسد الفصل 41 و 42 من الدستور المغربي 2011 سمو المؤسسة الملكية عن كل المؤسسات الأخرى، فالملك قبل كل شيء أمير المؤمنين ورئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة والساهر على احترام الدستور وضامن دوام الدولة والحكم الأسمى بين مؤسساتها.

يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها، وله الحق في إعفاء عضو منها أو أكثر من مهامه بعد استشارة رئيس الحكومة، كما يترأس الملك المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة ووزرائها، مهمة هذا المجلس التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة ومشاريع مراجعة الدستور والقوانين التنظيمية وكذا التوجهات العامة لمشروع قانون المالية. الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله حق العفو وحق حل مجلسي البرلمان أو أحدهما، وللملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما، مثلما يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاة، وأيضا المجلس الأعلى للأمن، علاوة على حقه في تعيين السفراء والقناصل[30].

---

[29] يونس برادة ، طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية ، المرجع السابق .

[30] خالد بن الشريف ، كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي المغربي ، 2015 ، المرجع السابق

تتمتع الملكية في المغرب بصلاحيات دستورية واسعة، لكنها تنازلت في جزء منها بعد أحداث الربيع العربي لفائدة الحكومة، بيد أن المشروعية التي تكتسبها من النسق الرمزي تمكنها من صلاحيات لا محدودة تستعملها وقت الضرورة.

2 -المشروعية الرمزية :

ينص الدستور المغربي 2011 على أن ''الملك هو أمير المؤمنين الذي يسعى إلى حفظ الدين''، ومن ثم فهو يمتلك السلطة الدينية وما لها من دلالات رمزية ارتباطا بالتراث الإسلامي ''خليفة الله في الأرض''، فنجده يعمل بمقتضى هذه الرمزية في بعض الطقوس، مثل البيعة والإنابة على ''الرعية'' في أضحية العيد.

ولا تقتصر وظيفة الملك على الحكم فقط، بل يلعب أيضا دورًا تحكيميا، سواء بين مؤسسات الدولة أو بين القطاعات المدنية والسياسية المتخاصمة. وقبل أيام فقط احتكم الإسلاميون والعلمانيون إلى الملك بعد اختلافهم حول تقنين الإجهاض من عدمه في المغرب، ''فهو راعي الجميع بدون أي مفاضلة بين المواطنين''، مثلما تفيد خطبه، وأيضا بهذه العبارة ''باسم جلالة الملك'' يبدأ إصدار الأحكام القضائية، في القضاء المغربي[31].

الملك في تصور الشعب المغربي، هو ذاك الإنسان المتواضع نصير الفقراء والضعفاء، حيث هو الملجأ والمفر عندما تغلق الأبواب (كثير من المظاهرات الفئوية ترفع صور الملك وتستعطفه لتلبية مطالبها)، والمهاب المنزه عن كل الأخطاء''، الذي يستوجب الاحترام والتوقير، فهو شخص لا تنتهك حرمته كما يوصي بذلك الدستور المغربي 2011 في الفصل 51، كما يبدو الملك في تصور كثير من المغاربة كسد منيع أمام ''جشع جيش الفاسدين وذو الكلمة الحكيمة الحاسمة بدل مهاترات البرلمان الفارغة.[32]''

---

[31] خالد بن الشريف ، كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي المغربي ، 2015 ، المرجع السابق

[32] الدستور المغربي 2011 ، الفصل 51.

المبحث الثاني : تصنيف الاحزاب السياسية في المغرب

كأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية ، تتعدد التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية ، على أنه ومن واقع النظر لهذه التعريفات ، يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو : " اتحاد بين مجموعة من الأفراد ، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة ، وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها . و للحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه ، وله جهاز إداري معاون، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب .

وتعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث ، واحدى وسائل المعارضة السياسية، وتعبر الأحزاب والنظام الحزبي عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي . وقد حافظت الأحزاب السياسية على أهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني ، التي اكتسب بعضها مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي من خلال التحالفات عابرة القومية ، ولكن تلك المؤسسات لم تستطع أن تؤدي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي للسلطة ، إضافة إلى وظائفها الأخرى في المجتمع .

ومن هذا فأن التشكيلات السياسية في المغرب تتوزع إلى ألوان وأحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البلاد وبعضها جديد تولد عن تطورات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية أو انشقاقات حزبية.

المطلب الاول : احزاب الادارة في المغرب .

المطلب الثاني : احزاب المعارضة السياسية

المطلب الاول : احزاب الادارة في المغرب .

كان يكفي النظام السياسي في المغرب ان يقتصر في تضييقه على المعارضة على ان يوجهه على ان يوجه سهامه نحو من يعارض النظام من القوى السياسية ، وهي معارضة لم يكن النظام السياسي ليعدم من يؤيده في سبيل القضاء عليها وكسر شوكتها لانها معارضة كانت تستهدف حيازة السلطة السياسية لإغراض لم تكن يوما ما مصرحا بها ولا كانت بريئة .

كما ان هذا النوع من المعارضة يرى فيه الشعب ، زعزعة للاستقرار الذي تتمتع به البلاد بين سائر كيانات الجوار خصوصا ما يسجل في بعض بلدان الثورات من مؤشرات اللااستقرار و اللامن .

ان النظام السياسي المغربي ابى إلا ان يستأصل المعارضة السياسية ويخمد جذورها حتى تلك التي هي من ضرورات النظم السياسية و الديمقراطية في الدول الحديثة .

يعترف الدستور المغربي بالمعارضة السياسية صوريا ، غير انه وموازاة مع هذا الاعتراف نجده يضيق من مجال تحركها بصورة كبيرة ، فالفصل الثالث من الدستور السابق للمملكة **دستور 1996** حصر دور الاحزاب في تمثيل المواطنين وتأطيرهم . ولم يوسع مجال تحركها ليشمل الصراع حول السلطة مع احتمال الوصول اليها من اجل تطبيق برامجها ، كما هو مقرر في العلوم السياسية عند الحديث عن دور الاحزاب السياسية[33] .

لقد كرس هذا الواقع **الدستور الجديد سنة 2011** الذي ينص بالعبارة : الفصل 7 ... (تعمل الاحزاب السياسية على تاطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي ، وتعزيز

---

[33] دستور المغرب 1996.

انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشان العام وتساهم في التعبير عن ارادة الناخبين والمشاركة في ممارسة السلطة [34] ...)

تُؤسس الأحزاب وتُمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون ، و نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع ،كما لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان. ولا يجوز أن يكون هدفها المساس بالدين الإسلامي، أو بالنظام الملكي، أو المبادئ الدستورية، أو الأسس الديمقراطية، أو الوحدة الوطنية أو الترابية للمملكة.

كما يجب أن يكون تنظيم الأحزاب السياسية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية ، ويحددها قانون تنظيمي، في إطار المبادئ المشار إليها في هذا الفصل، القواعد المتعلقة، بصفة خاصة، بتأسيس الأحزاب السياسية، وأنشطتها ومعايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكذا كيفيات مراقبة تمويلها.

كثيرا ما يتحدث المهتمون بالعلوم السياسية في المغرب وفي غيره من البلدان التي تتقاطع مع تجربته السياسية ، عما يدعى بالاحزاب الادارية .

المقصود بهذا الصنف من الاحزاب هو تلك التي تحسب على القصر ، اي احزاب اسسها اشخاص كانت لها علاقة ود مع القصر ، اما بمبادرة شخصية منهم او بإيعاز من القصر وهذا هو الغالب . وما يسمون ب أحزاب المخزن التي يجمع دارسو الاحزاب والقوى الضاغطة في الانظمة السياسية ، على انها تتلقى التعليمات التي تبنى عليها مواقفها السياسية من كل القضايا ، بل يمكن القول انها اداة المخزن وقناته في ايصال مواقفه هو منها، ويمكن تحديد أحزاب الادارة فيما يلي :

- **حزب الحركة الشعبية :** حزب قديم حصل على الاعتراف القانوني في فبراير/ شباط 1959، وقد أسسه المحجوبي أحرضان وعبد الكريم الخطيب قبل أن يختلفا عام 1966 فانقسمت الحركة على نفسها حيث احتفظ أحرضان باسم الحزب وخرج

---

[34] دستور المغرب 2011 ، الفصل 7 .

الخطيب. وفي أكتوبر 1986 انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب الذي أقال المحجوبي أحرضان ليصبح محمد العنصر رئيس الحركة الشعبية.

- وهو حزب يشارك في الحكومة الحالية[35].

- **حزب الاتحاد الدستوري** حزب يميني أسسه رئيس الوزراء السابق المعطي بوعبيد بإيعاز من القصر سنة 1983 أثناء التحضير لانتخابات 1984.

- **التجمع الوطني للأحرار:** أسسه أحمد عصمان رئيس الوزراء السابق وصهر الملك الحسن الثاني في أكتوبر 1978، وهو حزب يمين الوسط موال للقصر ويمثل البرجوازية الصناعية والتجارية وقد استقطب تلك الطبقة حيث إن 15 من أعضاء مكتبه السياسي البالغ 25 رجال أعمال. تألف عند تأسيسه من مجموعة من النواب أفرزتها انتخابات عامي 1976 و1977 وكانت تشكل أغلبية البرلمان يومها وقد بلغت 141 نائبا. حصل في انتخابات نوفمبر 1997 على نسبة 8% أي (46 من مقاعد مجلس النواب) وهي أكبر نسبة حصل عليها حزب في هذه الانتخابات. شارك التجمع في حكومة التناوب (التي تجمع بين أحزاب الكتلة وأحزاب الوسط) برئاسة السيد اليوسفي[36].

وقد انضم الى حكومة بن كيران في نسختها الثانية بعد انسحاب حزب الاستقلال منها.

بل ان حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب ، لا يخرج عن هذه السلالة من الاحزاب . غير ان حزب مر قبل تحوله الى حزب مقبول في الساحة السياسية بجملة مراحل .

ان النواة الاولى للحزب كانت في تنظيم الشبيبة الاسلامية الذي انشق لتتولد منه جماعة الجماعة الاسلامية ، هذه التي تحولت الى حركة الاصلاح والتجديد ثم الى حركة التوحيد والإصلاح التي اندمجت مع حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية ، الذي كان قد

---

[35] احمد ولد احمد سالم ، الاحزاب السياسية المغربية ، قسم البحوث والدراسات ، الجزيرة نت ، 2016/05/03 ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/43cc8e08-9819-4dd9-9832-f864c8235ec9

[36] احمد ولد احمد سالم ، الاحزاب السياسية المغربية ، المرجع السابق .

اسسه الدكتور عبد الكريم الخطيب ، اخ الملك الراحل الحسن الثاني من الرضاعة ليتولد من هذا الاندماج حزب جديد تحت اسم العدالة والتنمية[37].

لقد كان تأسيس حزب العدالة والتنمية اول تجربة للإسلاميين المغاربة المعتدلين مع العمل السياسي المؤسساتي . وقد كان هذا التأسيس سلوكا سياسيا جديدا اتخذته الدولة وتحديدا الملك الحسن الثاني ، تحت ضغط اكراهات ظرفية مخافة تحول الاسلاميين المعتدلين الى جماعة العدل والإحسان او الجماعة الجهادية لعبد الكريم مطيع .

ان حزب العدالة والتنمية اندمج في سيرورة تشكله مع حزب اداري اسسه اخ الملك يمكن اعتباره تخطيط تكتيكي او استراتيجي من قبل تنظيم الشبيبة او جماعة العدل والإحسان للحصول على الشرعية وممارسة السياسة في المغرب .

ومن الضروري الاشارة الى ان المخزن المغربي لم يتخل عن هذا التوجه في تدجين الاحزاب السياسية بحيث نجد ان أخر حزب اداري يدخل غمار التفاعل السياسي في المغرب ، هو حزب الاصالة والمعاصرة الذي تأسس سنة 2008 برعاية فؤاد عالي الهمة صديق العاهل المغربي محمد السادس واحد مستشاريه حاليا. هذا الحزب الذي يتهمه حزب العدالة والتنمية بكونه انما وجد لمهمة وحيدة تتمثل في ان يكون حجر عثرة له في طريق اكتساحه الحلبة السياسية وانفراده بها [38].

وخلاصة القول بالنظر الى الدور الذي رسمه الدستور المغربي للأحزاب السياسية كانت الاحزاب الادارية هي بالتعريف تجمعات سياسية تشكلت تحت عيون النظام ، فان جل الاحزاب المغربية احزاب ادارية تعريفا ووظيفة.

---

[37] عكاشة بن المصطفى ، الاسلاميون المغاربة ، الدار البيضاء ، دار توبيقال للنشر ، 2008، ص 51.

[38] عبد الاله سطي ، الملكية والإسلاميون في المغرب ، مقاربة لآليات الادماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والاحسان، سلسلة دفاتر وجهة نظر العدد 25 سنة 2012 ص 163 -164.

المطلب الثاني : احزاب المعارضة السياسية

ان الأحزاب السياسية التي تقدم نفسها معارضة (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وحزب الاستقلال ،الذي كان له باع طويل في الممارسة السياسية وتحوله نتاج خطاب قوي يرقى الى معارضة النظام ، وحزب الاتحاد الدستوري، إذ باستثناء هذا الأخير كانت لتلك الأحزاب تجربة طويلة في الإدارة والتسيير لم تحقق فيها نتائج تمنحها أي مصداقية لدى الشعب تؤهلها لإنتاج خطاب قوي قادر على نقد ومعارضة الإسلاميين، أما الأصالة والمعاصرة فلعنة الشرعية لا تزال تطاردهما، ولم يفارقهما لقب "حزب القصر" إلا بعد تقديم مؤسسه فؤاد عالي الهمة -صديق الملك- استقالته. من اجهزة الحزب.

ان هذه الاحزاب كانت تود تشكيل فريق قوي لمعارضة الحكومة بالاعتماد على خبرته ا الطويلة في الإدارة والتسيير منذ الاستقلال السياسي ، والتي خلفت لديه دراية بمختلف القطاعات الحكومية والملفات الحساسة التي تولاها وزراء مبتدئون هم بصدد تعلم أبجديات العمل الحكومي، غير أن شيئا من هذا لم يحدث على أرض الواقع في المشهد السياسي المغربي.

وذلك مرده إلى الأعطاب والخِلال التي نخرت البنى التنظيمية داخل هذه الأحزاب، وقسمتها شيعا وجماعات يصارع بعضها البعض على المناصب والمسؤوليات داخل أجهزة الحزب ومؤسساته[39] .

فالصراعات داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ تولي إدريس لشكر قيادته لا تكاد تخفت إلا وتنطلق من جديد وبقوة أكبر، فصار في الحزب اليوم تيار قوي يسمى "الانفتاح والديمقراطية" لا يتوانى عن التفكير في البدائل الممكنة غير البقاء فيه بعدما تعرض لكل أشكال الإقصاء والاستبعاد التنظيمي بوسائل وطرق أغلبها غير مشروع.

يسري ذات القول على حزب الاستقلال الذي شارك في النسخة الأولى لحكومة الإسلاميين، لكن بمجرد تغيير قيادته، شرع أمينه العام الجديد في سياسة الخطاب المزدوج، حيث يمارس فريقه المعارضة داخل البرلمان بينما يحمل أشخاص من حزبه حقائب وزارية مهمة في ذات الحكومة التي يعارضها الفريق النيابي.

خروج هذا الحزب من الحكومة شقه نصفين، وخلق تيار "بلا هوادة" الذي يقود حركة تصحيحية بقيادة نخبة من أطر وقيادات الحزب تشكك في شرعية انتخاب حميد شباط وتوليه الأمانة العامة للحزب، وتدعو إلى إعادة حزب الاستقلال إلى مساره النضالي الحقيقي لا الانجرار وراء المتاهات التي تقذف به القيادة الجديدة فيها.

---

[39] محمد طيفوري ، **المعارضة الناعمة في المغرب** ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/26

أما واقع حال حزب الأصالة والمعاصرة فليس أحسن من سابقيه ، حيث طالب المحتجون في شعاراتهم برحيل بعض من رموز هذا الحزب في مسيراتهم أولا، وخروج فؤاد عالي الهمة صديق الملك من أجهزة الحزب ثانيا، والتحاقه بالقصر الملكي ليشغل وظيفة مستشار لملك البلاد، فانحصرت القيادة الآن في تيار بعينه داخل الحزب، ونقصد تحديدا تيار التكنوقراط، بينما باقي التيارات التي برزت في التشكيلة الأولى للحزب لم يعد لها دور في الواجهة أو حتى داخل الأجهزة الداخلية للحزب[40].

هذا التصدع الداخلي لأحزاب المعارضة والتفرق في وقت يفرض فيه واقع الحال رص الصفوف الداخلية لكل حزب على حدة أملا في إقامة جبهة موحدة لإقامة معارضة قوية للحكومة الحالية بقيادة العدالة والتنمية .

و سوف ينعكس لا محالة على أداء الأحزاب في ممارسة الأدوار المنوطة بها في مراقبة تدبير الشأن العام من طرف الحكومة، وتتبع السياسات العمومية، وكذا في قدرتها على بلورة خطاب نقدي معارض وقوي يكون في مستوى تطلعات المرحلة بما تفرضه من تحديات بعد إقرار دستور جديد[41] .

المبحث الثالث : العلاقة بين المعارضة والسلطة

عرفت علاقة النظام المغربي بالمعارضة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، تقلبات وتوترات تراوحت بين التوافق والاحتواء أو الاختلاف والإقصاء، مما جعل هذه المعارضة تتخذ مظهرين مختلفين، معارضة رسمية من داخل المؤسسات ، ومعارضة شعبية من خارج المؤسسات ، تؤطر ترسانة من القواعد والضوابط الدستورية والقانونية تواجد المعارضة من داخل المؤسسات كما تحدد نطاق ممارستها وتدخلها، مما يؤثر على فاعليتها ومصداقيتها.

---

[40] احمد ولد احمد سالم ، الاحزاب السياسية المغربية ، المرجع السابق .

[41] محمد طيفوري ، **المعارضة النائمة في المغرب** ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/26

ومن هذا سنتطرق الى مطلبين نوضح فيهما الاساليب التي يتبعا النظام السياسي في التعامل مع المعارضة .

المطلب الاول : الاقصاء السياسي .

المطلب الثاني : التوظيف السياسي .

المبحث الثالث : الاقصاء السياسي

ان معارضة النظام في المغرب بمعنى السعي الى تغيير طبيعة الحكم وشكله عن طريق ثورات او محاولات انقلاب ، تراجعت بعد انقضاء فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني الذي عرف عهده محاولات انقلابية باءت بالفشل.

فباستقراء تاريخ الصراع السياسي في المغرب ، نلمس ازدواجية في تعاطي النظام السياسي مع معارضيه حيث كانت التنظيمات السياسية التي تبدو قبولها بقواعد اللعبة القائمة وبثوابت النظام السياسي والمقتنعة بجدوى العمل السياسي من داخله ، تقابل بسياسة الباب المفتوح وباعتراف الدولة وباقي القوى السياسية المشاركة في الحقل السياسي الرسمي . هذا الى جانب دور المؤسسة الملكية التي كانت تبحث دائما عن قنوات لاحتواء المعارضة السياسية .

وفي المقابل هذا الفعل الادماجي الذي ينهجه المخزن المغربي يظهر السلوك الاقصائي كفعل يطال كل القوى التي تقوم على تناقض اديولوجيتها واديولوجية النظام .

اذا لا خيار امام الفاعلين السياسيين في المغرب ، إلا الاحتواء او الاقصاء .

وينبغي ان لا يفهم من الية الاقصاء ، ان النظام يخلي سبيل القوى السياسية التي تعارض طبيعته ، بل انه يسخر كل الوسائل والآليات لكي تعجز هذه القوى عن تحقيق التواصل السياسي المثمر مع الجماهير[42].

---

1 عبد الاله سطي ، الملكية والإسلاميون في المغرب ، مرجع سابق، ص157

فالى جانب الاليات الاستخباراتية المعروفة التى تسخر للتضييق على قوى المعارضة ، والتي تفضي الى تفكيك هذه الحقول المضادة في المشهد السياسي واعتقال رموزها ونفيهم والقضاء على فعاليتها .

والنظام السياسي في المغرب يشتغل عبر قنوات كثيرة ، يمكن ان نسميها : قنوات تثبيت ودعم الشرعية.

المطلب الاول : النظام المغربي وجماعة العدل والإحسان

ان تحليل ظاهرة جماعة العدل والإحسان وسياقات تأسيسها ، يجب ان ياخذ بعين الاعتبار ان ظهور الحركة الاسلامية المعارضة في المغرب ، جاء كواقع سياسي ناجم عن التأسيس المذهبي الذي افرزه الصراع نفسه بين الحركة الوطنية والنظام .

جماعة العدل والإحسان : يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين، وهي أهم تنظيم إسلامي غير معترف به قانونيا. ويعد فتح الله أرسلان الناطق الرسمي باسم هذه الجماعة [43].

بدأ الشيخ عبد السلام ياسين تأسيس الجماعة بمفرده -بين عامي 1974 و1981- بما أسماه حينها مرحلة "جهاد الكلمة والنصح لأئمة المسلمين"، وفي سبتمبر/أيلول 1974 أرسل رسالة مكتوبة للملك الحسن الثاني في أكثر من 100 صفحة بعنوان "الإسلام أو الطوفان" سجن على إثرها -دون محاكمة- ثلاث سنوات ونصفا و.بعد خروجه من السجن (1978-1979) اتصل بأقطاب الحركات الإسلامية بالمغرب من أجل توحيد الجهود لإنشاء

[43] احمد ولد احمد سالم ، **الاحزاب السياسية المغربية** ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/43CC8E08-9819

جماعة إسلامية موحدة في إطار "حزب إسلامي" بهدف توسيع الدائرة الإسلامية، لكن دعوته لم تقبل بسبب مفهومه لتوحيد العمل الإسلامي[44].

شكل صدور العدد الأول من مجلة "الجماعة" في فبراير/شباط 1979 نواة الجماعة الإسلامية الجديدة، وفي العدد السابع منها أعلن في العام 1981 تأسيس أسرة الجماعة، ليتغير الاسم لاحقا إلى جمعية الجماعة ثم إلى الجماعة الخيرية في أبريل/نيسان 1983.

مسارها السياسي: في عام 1987 حاصرت قوات الأمن منزل زعيم الجماعة و بدأت التضييق على زواره، وفي عام 1989 انطلقت حملة من الاعتقالات والملاحقات والمحاكمات بحق كوادر الجماعة.

وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 1989 فرضت السلطات المغربية الإقامة الجبرية على مرشد الجماعة ومنعته من الزوار، وبقي على ذلك الحال حتى مايو/أيار 2000، وخلال هذه الفترة تأسست (1998) الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان.

مع اندلاع تظاهرات وثورات الربيع العربي وخاصة تونس ومصر منذ مطلع 2011، دعت الجماعة أنصارها للتظاهر للمطالبة بالإصلاح والتغيير من خلال حركة 20 فبراير، إلا أن اختلافها مع المكونات السياسية للحركة المذكورة في بعض الشعارات والوجهة، جعلها تنسحب في ديسمبر/كانون الأول 2011.

توفي مؤسس الجماعة الشيخ عبد السلام ياسين يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2012 بإحدى مصحات الرباط، وخلفه محمد بن عبد السلام عبادي، وقرر مجلس شورى الجماعة (أعلى

---

[44] موسوعة الجزيرة نت ، **جماعة العدل والاحسان** ،
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/10/12

هيئة تقريرية بالجماعة) تسمية عبادي بالأمين العام للجماعة والاحتفاظ بلقب المرشد العام للمؤسس عبد السلام ياسين توقيرا لذكراه[45].

كان خطاب الحركة الاسلامية هو البديل للتناقضات الاديولوجية والسياسية للمعارضة الوطنية وتراجع شعبية الخطاب الاشتراكي، حيث خلال هذه الحقبة عرف عبد السلام ياسين ، زعيم جماعة العدل والاحسان كيف يتموقع على ارضية الصراع السياسي ، بواسطة مرجعيات تستهدف استقطاب نسبة عالية من الفئة المثقفة وتسخيرها كلية لسلطة الزعيم ومأموريته رافعا شعار دولة الخلافة على المنهاج النبوي ، بالانقلاب على الحكم الجبري . وقد استطاع ان يستقطب شرائح مهمة من النخب التعليمية[46] .

ان النظام حينما يضع نهاية لمعارضة سياسية ، فان ذلك لا يعني وضعه حد نهائيا لبروز كل معارضة سياسية كالشكل الذي ظهرت فيه الحركة الاسلامية ، التي شكلت بديلا للمعارضة التقليدية تلبي مطامح الشعب .

يقوم خطاب جماعة العدل والإحسان على معارضته للنظام السياسي القائم على معاكسة ايديولوجية النظام ، حيث ان عبد السلام ياسين يعتبر ... ان اولياء الله هم المرشدون الشرعيون للأمة التي عليها طاعتهم . فمن هنا يريد عبد السلام ياسين ان يتمثل بشرعية امارة المؤمنين التي توجب اليها الطاعة ، وكذلك يقوم الخطاب المرجعي للجماعة على اعتبار الدين الاسلامي هو المرجعية الواحدة والوحيدة التي يجب ان تقوم عليها الدولة .

اذن فمن هذا المنطلق تنازع الجماعة النظام السياسي وتنافسه في مشروعيته الاسلامية ، مما يخلق حقلا مضادا للمؤسسة الملكية يدخل الجماعة في قلب الصراع السياسي مع النظام الذي لا يسمح بإقامة حقول مضادة تنافسه في شرعيته.

---

[45] موسوعة الجزيرة نت ، **جماعة العدل والاحسان** ، مرجع سابق.

[46] عبد الاله سطي ، الملكية والمعارضة الاسلامية : اليات الادماج والاقصاء في النظام السياسي المغربي ، جامعة الرباط ، المغرب ص 3 .

فأي تنظيم سياسي يريد ان يؤسس لنفسه شرعية تنهل من المعين الديني ذاته فهو مقصى من المشهد السياسي ، ويعتبر خارج عن الاجماع حول امير المؤمنين الذي يربطه بالأمة رباط مقدس – البيعة - وعليه يعتبر تأسيس احزاب اسلامية في النظام القانوني المغربي امرا باطلا[47] . وبالتالي كآلية تستثمرها السلطة السياسية لإقصاء مكونات الجماعة في الممارسة السياسية . فالجماعة الاسلامية يجب ان تكون في خدمة الاستراتيجية العامة للسلطة السياسية وما دام ان الاسلام في منظور هذه السلطة هو مجرد شرائع تحكم الامة ، فالجماعات الاسلامية مطالبة بتشجيع الاسلام الفردي الذي يمنح الاولوية للبعد الطقوسي في الاسلام[48] .

هكذا تحيل السلطة السياسية في مواجهتها لجماعة العدل والإحسان الى خيارين : اما الاندماج في اللعبة السياسية الرسمية او الاقصاء من الحقل السياسي .

فالوصول الى اقصى درجات التحكم في اي نسق يمر بداية عبر ضبط المجال و التحكم في جميع هياكله وقنواته ، وبما ان المجال الديني يتجسد في المساجد بالضرورة الاولى ، فقد

تم الانتباه مبكرا الى ضرورة ربط هذه المؤسسات بالدولة مباشرة من خلال وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، وإنهاء ارتباطها العفوي بالمحسنين والجماعات الاسلامية ، فالمساجد تشكل القناة الاساسية لتصريف السلطة الدينية وتكريس المشروعية ، كما انها تعد الفضاء الحيوي لممارسة الاستقطاب واستعراض الرأسمال الرمزي لكل المنافسين في الحقل الديني[49] .

لقد كانت الاليات الاديولوجية لمجابهة الجماعة حاضرة ايضا بشكل بارز في ردود الفعل الذي اكد ه الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد عليوة ان المغاربة متشبثون بالمؤسسة الملكية

---

[47] المادة الرابعة من قانون الاحزاب السياسية المغربي الصادر في 14 فيفري 2006 . بتنفيذ القانون الرقم 04/36 المتعلق بالأحزاب السياسية .

[48] محمد ضريف ، الاسلاميون المغاربة : حسابات السياسة في العمل الاسلامي ، 1969- 1999 ، الرباط ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، 1999 ، ص 190.

[49] عبد الرحيم العطوي ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والمال والنسب والمقدس ، طرق الوصول الى القمة ، الرباط ، 2006 ، ص 192-193.

التي لعبت دورا اساسيا في الحفاظ على التوازنات و الاستقرار ، وان الحكومة لن تسمح بالمساس بالمقدسات . وذهب وزير الاتصال محمد المساري الى كون اغلبية النخب في المغرب لا تتفق مع ما ورد في مذكرة عبد السلام ياسين ، وبالتالي فهي تعبر عن موقف معزول[50] .

المبحث الرابع : التوظيف السياسي .

دأب النظام السياسي المغربي في ادارته للصراع السياسي مع الجماعات المضادة له الى اقامة منظومة سلوكية تحكمها آليات تتسم بازدواجية المعايير بين الادماج والإقصاء ، الادماج تجاه المكونات التي تقبل بشروط اللعبة السياسية وبشرعية النظام السياسي.

وفي مواجهتها للمعارضة مارس النظام السياسي ضغطا كبيرا على هذين المكونين من خلال اعتماد الية الادماج او التوظيف ، حتى يتمكن من تحجيم دورها في المشهد السياسي. وهذا ما ادى الى ادماج حزب العدالة والتنمية بعد العديد من المراحل .

---

[50] محمد ضريف ، **الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة الى سؤال الاستتباع** ، الدار البيضاء ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي 2000 ، ص 156.

المطلب الاول : الملكية وحزب العدالة والتنمية

تعتبر جمعية الشبيبة الاسلامية الحركة الام لنخبة حزب العدالة والتنمية ،وهو التنظيم الذي شكل المرحلة الراديكالية الصدامية تجاه السلطة السياسية ، قبل عملية الادماج في الحقل السياسي الرسمي التي خاضتها هاته النخبة في اطار تفاعلها مع النظام السياسي .

في فيفري1967 قرر عبد الكريم الخطيب وابن عبد الله الكوتي وآخرون الانسحاب من حزب الحركة الشعبية، وتأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية، مراغمة لقيادة الحزب، واحتجاجا على بعض مواقفها السياسية، ورفضا لإعلان الملك الحسن الثاني" حالة الاستثناء وحل البرلمان"، في جوان 1965.

وفي 16 أكتوبر 1972 قدم الخطيب -باسم حزبه- مذكرة إلى الملك طالبه فيها "بالرجوع إلى الكتاب والسنة لإيجاد حلول لما تتخبط فيه البلاد من أزمات، وبالاهتمام بالثقافة الأمازيغية، وتدعيم الديمقراطية والخروج من حالة الاستثناء"، وإجراء انتخابات نزيهة، وتعيين حكومة منبثقة من أغلبية برلمانية، وإصلاح القضاء إصلاحا شاملا.

ولكن الأوضاع السياسية في المغرب ظلت تتأزم، حتى ضاق ذرع الحزب الوليد بما رآه تزويرا وتلاعبا بالانتخابات فقرر تجميد نشاطه السياسي[51].

في فترة تالية تعرف رئيس الحزب على قيادات إسلامية من رابطة المستقبل الإسلامي، وحركة الإصلاح والتجديد، من الذين رفضت السلطات المغربية السماح لهم بتأسيس أحزاب سياسية، وحصل تقارب كبير على المستويين الفكري والسياسي بين الطرفين.
و في جوان 1996 نظم حزب الحركة الشعبية الدستورية مؤتمرا استثنائيا ، دشنه بالتحاق عدد من أطر حركة التوحيد والإصلاح - التي أصبحت اسما جديدا لاتحاد رابطة المستقبل وحركة الإصلاح والتجديد- بصفوفه، وأعاد هيكلته التنظيمية، وانتخب الخطيب أمينا عاما والدكتور سعد الدين العثماني نائبا له. وفي مجلسه الوطني عام 1998 قرر الحزب تغيير اسمه إلى **حزب العدالة والتنمية**، واتخذ المصباح التقليدي رمزا انتخابيا له.
وتوجهه الاديولوجي : أكد الحزب في ورقته المذهبية، أنه حزب سياسي وطني يسعى - انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين- إلى الإسهام في بناء مغرب ديموقراطي حديث، مزدهر ومتكافل، مغرب يعتز بأصالته التاريخية ويسهم -إيجابا- في مسيرة الحضارة الإنسانية.
مساره السياسي :

شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1997 وحصل على تسعة مقاعد، وبعد إعادة الاقتراع في بعض الدوائر الانتخابية حصل على ثلاثة مقاعد أخرى، بالإضافة إلى التحاق برلمانيين اثنين بصفوفه مما رفع عدد أعضاء فريقه البرلماني إلى 14.
عانى من ضغوطات كثيرة بعد تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003، حيث سعى عدد من خصومه السياسيين والحزبيين إلى تحميله ما سموه المسؤولية المعنوية عن ما حصل، ودعوه لتغيير خطابه وعدم الخلط بين السياسة والدعوة.

---

[51] حزب العدالة والتنمية المغربي ، موسوعة الجزيرة ،
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11

حصل في الانتخابات الجماعية (المحلية) يوم 12سبتمبر 2003 على مراتب متقدمة في المدن الكبرى رغم تقليص نسبة ترشيحاته و دوائرها، حيث حصل -على سبيل المثال- على المرتبة الثالثة بمدينة الدار البيضاء رغم أنه لم يترشح إلا في نصف مقاطعاتها الـ12.

في مؤتمره الخامس في أ فريل 2004 انتخب الحزب الدكتور سعد الدين العثماني أمينا عاما خلفا للدكتور عبد الكريم الخطيب الذي خصص له منصب وصفة الرئيس المؤسس.
حصل على المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية التي نظمت يوم 7 سبتمبر 2007 بحصول على 46 مقعدا في مجلس النواب بعد حزب الاستقلال بـ52 مقعدا لكنه بقي في المعارضة. وفي صيف 2008 انتَخب عبد الإله بنكيران أمينا عاما له[52].

وفي الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها يوم 25 نوفمبر 2011، حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى بـ 107 مقاعد في مجلس النواب، وكلف الملك محمد السادس أمينه العام بتشكيل الحكومة التي تم تنصيبها رسميا في 3 جانفي 2012.
ان تاريخ العلاقة بين نخبة حزب العدالة والتنمية مع السلطة السياسية ، لم تقم في بدايتها بالتوافق والانصهار في اللعبة السياسية الرسمية ، بل كانت تقوم على فكر اقصائي يرمي الى الانقلاب على السلطة السياسية ويشكك في الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية ، مما ولد حقدا مضادا نتج منه صدام بين الطرفين انتهى بتفكيك حركة الشبيبة بعد ثبوت تورطها في اغتيال الزعيم الاتحادي عمر بن جلون . وقد انقسمت الحركة الى ثلاثة اقسام .

- **قسم اول** : ساند عبد الكريم مطيع ودعمه في موقفه ، وظل يعمل في اطار الشبيبة الاسلامية الى غاية عام 1981.
- **قسم ثاني** : انحاز الى جانب القيادة السداسية ودافع عنها ، إلا ان هذا القسم لم يستطع الصمود كتنظيم وسرعان ما تلاشى.

---

[52] حزب العدالة والتنمية المغربي ، موسوعة الجزيرة ، نفس المرجع .

- **قسم ثالث** : رفض الانحياز الى اي واحد من الطرفين وقام يدعو الى التبين في الاتهامات والانتقادات المتبادلة[53] .

ان دخول التيار الاسلامي الاصلاحي الى المعترك السياسي مع الاعتراف بشرعيته القانونية ، خضع كما تبين سابقا الى مسار طويل ، تعرض من خلاله للعديد من العوائق والمضايقات التي رافقها مسلسل من الاخذ والرد مع السلطة السياسية عبر وسيط وزارة الداخلية ووزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، وقد كللت بالاعتراف القانوني بالحركة عام 1992 ، حيث ان استراتيجية السلطة مع تيار الحركة الاسلامية كان يصب في ادماجها داخل الحقل السياسي الرسمي ، وفق شروطه القائمة على الاعتراف بالشرعية الدينية والسياسية للمؤسسة الملكية ، بالشكل الذي لا يجعل من هذه الحركة حقلا مضادا ومنافسا لإيديولوجية النظام القائم .

وهنا تجدر الاشارة الى ان السلطة السياسية وظفت الاليات الايديولوجية بشكل ممنهج في عملية ادماج الحركة الاسلامية المتمثلة في حركة التوحيد والإصلاح وتنظيمها السياسي **حزب العدالة والتنمية** وذلك عبر دفع هذه الاخيرة الى الاعتراف بشرعية امارة المؤمنين ، بل والدفاع عنها كعنصر اساسي في احلال التوازن واستمرارية الدولة المغربية .

وفي ما يخص اطوار عملية الاندماج يقول عبد الاله بن كيران : (في الواقع ان اتصالنا بالدكتور الخطيب وبحركته عموما ، كان نتيجة لمجموعه من العوامل . فمبادرتنا لتأسيس حزب سياسي والرد السلبي للسلطات على هذه المبادرة ، واقتراب مرحلة الانتخابات ، خلق عندنا شعورا بضرورة اعادة النظر في بعض القناعات الخاطئة ، فحاولنا الاتصال بالدكتور الخطيب الذي فتح لنا بيته وقلبه ، والحق اقول اننا وجدنا رجلا خلافا لما كنا نسمع عنه ، مسلما واضح التصور واعيا بواقع الامة ، مستعدا لاحتضان الحركة الاسلامية والتعاون معها[54]) .

---

[53] محمد يتيم ، **حركة التوحيد والاصلاح : التجربة الوحدوية ، التوجهات العامة** ، الفرقان، العدد 41 ، 1989.

[54] عبد الاله بن كيران ، في حوار مع **جريدة الراية** ، 1992/02/03 ،ص7.

ان اعتراف النظام السياسي المغربي بالحركة الاسلامية الاصلاحية ، والسماح لها بولوج حقل المنافسة السياسية ، لم يكن من اجل المساهمة في تسيير البلاد ، وإنما من اجل ان يكون النموذج الناجح للاندماج حتى يحذو حذوه الاسلاميون الاخرون ، وخاصة الاحتجاجيون منهم[55] .

[55] عكاشة بن مصطفى ، الاسلاميون في المغرب ، دار توبيقال للنشر ، الدار البيضاء ، 2008 ، ص 57.

الفصل الثالث : العلاقة بين المعارضة والسلطة

ان صيغة المشاركة في السلطة ، من خلال ادارة الجهاز التنفيذي الحكومي ، لم تتحقق الا جزئيا في المغرب.

في المغرب قامت حكومة ائتلافية بين احزاب اليسار (احزاب الكتلة الديمقراطية) وأحزاب الوسط في 14 مارس 1998 ، برئاسة زعيم الاتحاد الاشتراكي عبد الرحمان اليوسفي ، في اعقاب انتخابات تشريعية حصل فيها اليسار على ثلث مقاعد البرلمان . وسميت الحكومة حكومة تناوب توافقي لأنها لم تتأسس على تناوب توافقي ، لانها لم تأسس على اغلبية نيابية يسارية ، وانما على توافق بين زعيم المعارضة وبين الملك الراحل الحسن الثاني على تحالف مضمون مع احزاب الوسط . وكانت هذه اول المشاركة للمعارضة في السلطة وفي ادارة الدولة منذ اربعين عاما ، اعني منذ قيام حكومة الاستاذ عبد الله ابراهيم عام 1959 . اي اربع سنوات بعد استقلال البلاد من الاحتلال الفرنسي[56] .

[56] عبد الاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، ازمة المعارضة السياسية المغربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، لبنان ، 2001 ، ص 21.

المبحث الاول : القمع

ان معارضة النظام في المغرب بمعنى السعي الى تغيير طبيعة الحكم وشكله عن طريق ثورات او محاولات انقلاب ، تراجعت بعد انقضاء فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني الذي عرف عهده محاولات انقلابية باءت بالفشل.

فباستقراء تاريخ الصراع السياسي في المغرب ، نلمس ازدواجية في تعاطي النظام السياسي مع معارضيه حيث كانت التنظيمات السياسية التي تبدو قبولها بقواعد اللعبة القائمة وبثوابت النظام السياسي والمقتنعة بجدوى العمل السياسي من داخله ، تقابل بسياسة الباب المفتوح وباعتراف الدولة وباقي القوى السياسية المشاركة في الحقل السياسي الرسمي . هذا الى جانب دور المؤسسة الملكية التي كانت تبحث دائما عن قنوات لاحتواء المعارضة السياسية .

وفي المقابل هذا الفعل الادماجي الذي ينهجه المخزن المغربي يظهر السلوك الاقصائي كفعل يطال كل القوى التي تقوم على تناقض اديولوجيتها واديولوجية النظام .

اذا لا خيار امام الفاعلين السياسيين في المغرب ، إلا الاحتواء او الاقصاء ، وبطبيعة الحال للمقام الاول مغانم وللمقام الثاني مغارم.

وينبغي ان لا يفهم من الية الاقصاء ، ان النظام يخلي سبيل القوى السياسية التي تعارض طبيعته ، بل انه يسخر كل الوسائل والآليات لكي تعجز هذه القوى عن تحقيق التواصل السياسي المثمر مع الجماهير[57].

فالى جانب الاليات الاستخباراتية المعروفة التى تسخر للتضييق على قوى المعارضة ، والتي تفضي الى تفكيك هذه الحقول المضادة في المشهد السياسي واعتقال رموزها ونفيهم والقضاء على فعاليتها .

والنظام السياسي في المغرب يشتغل عبر قنوات كثيرة ، يمكن ان نسميها : قنوات تثبيت ودعم الشرعية.

ومن هذه القنوات او الاليات التي منها ماهو تقليدي ومنها ما هو مستحدث نقف على اثنتين:

(الية الحضور - الية لغة الخطاب السياسية)

---

1 ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي الرباط مطبعة دار السلام 1999 ص 157

المطلب الاول : الملكية وجماعة العدل والإحسان

ان اي تحليل لظاهرة جماعة العدل والإحسان وسياقات تأسيسها ، يجب ان ياخذ بعين الاعتبار ان ظهور الحركة الاسلامية المعارضة في المغرب ، جاء كواقع سياسي ناجم عن التأسيس المذهبي الذي افرزه الصراع نفسه بين الحركة الوطنية والنظام .

جماعة العدل والإحسان : يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين، وهي أهم تنظيم إسلامي غير معترف به قانونيا. ويعد فتح الله أرسلان الناطق الرسمي باسم هذه الجماعة [58].

بدأ الشيخ عبد السلام ياسين تأسيس الجماعة بمفرده -بين عامي 1974 و 1981- بما أسماه حينها مرحلة "جهاد الكلمة والنصح لأئمة المسلمين"، وفي سبتمبر/أيلول 1974 أرسل نصيحة مفتوحة مكتوبة للملك الحسن الثاني في أكثر من 100 صفحة بعنوان "الإسلام أو الطوفان" سجن على إثرها -دون محاكمة- ثلاث سنوات ونصفا و .بعد خروجه من السجن (1978-1979) اتصل بأقطاب الحركات الإسلامية بالمغرب من أجل توحيد الجهود لإنشاء جماعة إسلامية موحدة في إطار "حزب إسلامي" بهدف توسيع الدائرة الإسلامية، لكن دعوته لم تقبل بسبب مفهومه لتوحيد العمل الإسلامي[59].

شكل صدور العدد الأول من مجلة "الجماعة" في فبراير/شباط 1979 نواة الجماعة الإسلامية الجديدة، وفي العدد السابع منها أعلن في العام 1981 تأسيس أسرة الجماعة، ليتغير الاسم لاحقا إلى جمعية الجماعة ثم إلى الجماعة الخيرية في أبريل/نيسان 1983.

اعتقل الشيخ سنة 1983 وحكم عليه بالسجن عامين وبعد خروجه عام 1985 بدأت مرحلة التأسيس الفعلي للجماعة تحت شعار "العدل والإحسان" عام 1986 واختيار المجلس

---

[58] احمد ولد احمد سالم ، **الاحزاب السياسية المغربية** ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/43CC8E08-9819

[59] موسوعة الجزيرة نت ، **جماعة العدل والاحسان** ، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/10/12

التنفيذي للجماعة واللجان التنفيذية. وفي سبتمبر/أيلول 1987 تحول اسم الجماعة رسميا إلى جماعة العدل والإحسان.

مسارها السياسي: في عام 1987 حاصرت قوات الأمن منزل زعيم الجماعة و بدأت التضييق على زواره، وفي عام 1989 انطلقت حملة من الاعتقالات والملاحقات والمحاكمات بحق كوادر الجماعة.

وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 1989 فرضت السلطات المغربية الإقامة الجبرية على مرشد الجماعة ومنعته من الزوار، وبقي على ذلك الحال حتى مايو/أيار 2000، وخلال هذه الفترة تأسست (1998) الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان.

مع اندلاع تظاهرات وثورات الربيع العربي وخاصة تونس ومصر منذ مطلع 2011، دعت الجماعة أنصارها للتظاهر للمطالبة بالإصلاح والتغيير من خلال حركة 20 فبراير، إلا أن اختلافها مع المكونات السياسية للحركة المذكورة في بعض الشعارات والوجهة، جعلها تنسحب في ديسمبر/كانون الأول 2011.

توفي مؤسس الجماعة الشيخ عبد السلام ياسين يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2012 بإحدى مصحات الرباط، وخلفه محمد بن عبد السلام عبادي، وقرر مجلس شورى الجماعة (أعلى هيئة تقريرية بالجماعة) تسمية عبادي بالأمين العام للجماعة والاحتفاظ بلقب المرشد العام للمؤسس عبد السلام ياسين توقيرا لذكراه[60].

كان خطاب الحركة الاسلامية هو البديل للتناقضات الاديولوجية والسياسية للمعارضة الوطنية وتراجع شعبية الخطاب الاشتراكي، حيث خلال هذه الحقبة عرف عبد السلام ياسين ، زعيم جماعة العدل والاحسان كيف يتموقع على ارضية الصراع السياسي ، بواسطة مرجعيات تستهدف استقطاب نسبة عالية من الفئة المثقفة وتسخيرها كلية لسلطة الزعيم

---

[60] موسوعة الجزيرة نت ، **جماعة العدل والاحسان** ، مرجع سابق.

ومأموريته رافعا شعار دولة الخلافة على المنهاج النبوي ، بالانقلاب على الحكم الجبري . وقد استطاع ان يستقطب شرائح مهمة من النخب التعليمية[61] .

ان النظام حينما يضع نهاية لمعارضة سياسية ، فان ذلك لا يعني وضعه حد نهائيا لبروز كل معارضة سياسية كالشكل الذي ظهرت فيه الحركة الاسلامية ، التي شكلت بديلا للمعارضة التقليدية تلبي مطامح الشعب .

يقوم خطاب جماعة العدل والإحسان على معارضته للنظام السياسي القائم على معاكسة ايديولوجية النظام ، حيث ان عبد السلام ياسين يعتبر ... ان اولياء الله هم المرشدون الشرعيون للأمة التي عليها طاعتهم . فمن هنا يريد عبد السلام ياسين ان يتمثل بشرعية امارة المؤمنين التي توجب اليها الطاعة ، وكذلك يقوم الخطاب المرجعي للجماعة على اعتبار الدين الاسلامي هو المرجعية الواحدة والوحيدة التي يجب ان تقوم عليها الدولة .

اذن فمن هذا المنطلق تنازع الجماعة النظام السياسي وتنافسه في مشروعيته الاسلامية ، مم يخلق حقلا مضادا للمؤسسة الملكية يدخل الجماعة في قلب الصراع السياسي مع النظام الذي لا يسمح بإقامة حقول مضادة تنافسه في شرعيته.

فأي تنظيم سياسي يريد ان يؤسس لنفسه شرعية تنهل من المعين الديني ذاته فهو مقصى من المشهد السياسي ، ويعتبر خارج عن الاجماع حول امير المؤمنين الذي يربطه بالأمة رباط مقدس – البيعة - وعليه يعتبر تأسيس احزاب اسلامية في النظام القانوني المغربي امرا باطلا[62] . وبالتالي كآلية تستثمرها السلطة السياسية لإقصاء مكونات الجماعة في الممارسة السياسية . فالجماعة الاسلامية يجب ان تكون في خدمة الاستراتيجية العامة للسلطة السياسية وما دام ان الاسلام في منظور هذه السلطة هو مجرد شرائع تحكم الامة ، فالجماعات الاسلامية مطالبة بتشجيع الاسلام الفردي الذي يمنح الاولوية للبعد الطقوسي في الاسلام[63] .

هكذا تحيل السلطة السياسية في مواجهتها لجماعة العدل والإحسان الى خيارين : اما الاندماج في اللعبة السياسية الرسمية او الاقصاء من الحقل السياسي .

---

[61] عبد الاله سطي ، الملكية والمعارضة الاسلامية : اليات الادماج والاقصاء في النظام السياسي المغربي ، جامعة الرباط ، المغرب ص 3 .

[62] المادة الرابعة من قانون الاحزاب السياسية المغربي الصادر في 14 فيفري 2006 . بتنفيذ القانون الرقم 04/36 المتعلق بالأحزاب السياسية .

[63] محمد ضريف ، الاسلاميون المغاربة : حسابات السياسة في العمل الاسلامي ، 1969- 1999 ، الرباط ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، 1999 ، ص 190.

فالوصول الى اقصى درجات التحكم في اي نسق يمر بداية عبر ضبط المجال و التحكم في جميع هياكله وقنواته ، وبما ان المجال الديني يتجسد في المساجد بالضرورة الاولى ، فقد

تم الانتباه مبكرا الى ضرورة ربط هذه المؤسسات بالدولة مباشرة من خلال وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، وإنهاء ارتباطها العفوي بالمحسنين والجماعات الاسلامية ، فالمساجد تشكل القناة الاساسية لتصريف السلطة الدينية وتكريس المشروعية ، كما انها تعد الفضاء الحيوي لممارسة الاستقطاب واستعراض الرأسمال الرمزي لكل المنافسين في الحقل الديني[64] .

لقد كانت الاليات الاديولوجية لمجابهة الجماعة حاضرة ايضا بشكل بارز في ردود الفعل الذي خلفته رسالة ... الى من يهمه الامر بتاريخ 31 جانفي 2000 ، حيث اكد الناطق الرسمي باسم الحكومة خالد عليوة ان المغاربة متشبثون بالمؤسسة الملكية التي لعبت دورا اساسيا في الحفاظ على التوازنات و الاستقرار ، وان الحكومة لن تسمح بالمساس بالمقدسات . وذهب وزير الاتصال محمد المساري الى كون اغلبية النخب في المغرب لا تتفق مع ما ورد في مذكرة عبد السلام ياسين ، وبالتالي فهي تعبر عن موقف معزول[65] .

---

[64] عبد الرحيم العطوي ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والمال والنسب والمقدس ، طرق الوصول الى القمة ، الرباط ، 2006 ، ص 192-193.

[65] محمد ضريف ، **الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة الى سؤال الاستتباع** ، الدار البيضاء ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي 2000 ، ص 156.

المبحث الثاني : التوظيف السياسي .

دأب النظام السياسي المغربي في ادارته للصراع السياسي مع الجماعات المضادة له الى اقامة منظومة سلوكية تحكمها اليات تتسم بازدواجية المعايير بين الادماج والإقصاء ، الادماج تجاه المكونات التي تقبل بشروط اللعبة السياسية وبشرعية النظام السياسي.

وفي مواجهتها للمعارضة مارس النظام السياسي ضغطا كبيرا على هذين المكونين من خلال اعتماد الية الادماج او التوظيف ، حتى يتمكن من تحجيم دورها في المشهد السياسي. وهذا ما ادى الى ادماج حزب العدالة والتنمية بعد العديد من المراحل .

المطلب الاول : الملكية وحزب العدالة والتنمية

تعتبر جمعية الشبيبة الاسلامية الحركة الام لنخبة حزب العدالة والتنمية ،وهو التنظيم الذي شكل المرحلة الراديكالية الصدامية تجاه السلطة السياسية ، قبل عملية الادماج في الحق السياسي الرسمي التي خاضتها هاته النخبة في اطار تفاعلها مع النظام السياسي .

حزب العدالة والتنمية :

النشاة والتاسيس:

في فبراير 1967 قرر عبد الكريم الخطيب وابن عبد الله الكوتي وآخرون الانسحاب من حزب الحركة الشعبية، وتأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديموقراطية، مراغمة لقيادة الحزب، واحتجاجا على بعض مواقفها السياسية، ورفضا لإعلان الملك الحسن الثاني" حالة الاستثناء وحل البرلمان"، في جوان 1965.

وفي 16 أكتوبر 1972 قدم الخطيب -باسم حزبه- مذكرة إلى الملك طالبه فيها "بالرجوع إلى الكتاب والسنة لإيجاد حلول لما تتخبط فيه البلاد من أزمات، وبالاهتمام بالثقافة الأمازيغية، وتدعيم الديمقراطية والخروج من حالة الاستثناء"، وإجراء انتخابات نزيهة، وتعيين حكومة منبثقة من أغلبية برلمانية، وإصلاح القضاء إصلاحا شاملا.

ولكن الأوضاع السياسية في المغرب ظلت تتأزم، حتى ضاق ذرع الحزب الوليد بما رآه تزويرا وتلاعبا بالانتخابات فقرر تجميد نشاطه السياسي[66].

---

[66] حزب العدالة والتنمية المغربي ، موسوعة الجزيرة ،
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11

في فترة تالية تعرف رئيس الحزب على قيادات إسلامية من رابطة المستقبل الإسلامي، وحركة الإصلاح والتجديد، من الذين رفضت السلطات المغربية السماح لهم بتأسيس أحزاب سياسية، وحصل تقارب كبير على المستويين الفكري والسياسي بين الطرفين.

و في جوان 1996 نظم حزب الحركة الشعبية الدستورية مؤتمرا استثنائيا، دشنه بالتحاق عدد من أطر حركة التوحيد والإصلاح - التي أصبحت اسما جديدا لاتحاد رابطة المستقبل وحركة الإصلاح والتجديد- بصفوفه، وأعاد هيكلته التنظيمية، وانتخب الخطيب أمينا عاما والدكتور سعد الدين العثماني نائبا له. وفي مجلسه الوطني عام 1998 قرر الحزب تغيير اسمه إلى **حزب العدالة والتنمية**، واتخذ المصباح التقليدي رمزا انتخابيا له.

وتوجهه الاديولوجي : أكد الحزب في ورقته المذهبية، أنه حزب سياسي وطني يسعى - انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين- إلى الإسهام في بناء مغرب ديموقراطي حديث، مزدهر ومتكافل، مغرب يعتز بأصالته التاريخية ويسهم -إيجابا- في مسيرة الحضارة الإنسانية.

مساره السياسي :

شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1997 وحصل على تسعة مقاعد، وبعد إعادة الاقتراع في بعض الدوائر الانتخابية حصل على ثلاثة مقاعد أخرى، بالإضافة إلى التحاق برلمانيين اثنين بصفوفه مما رفع عدد أعضاء فريقه البرلماني إلى 14.

عانى من ضغوطات كثيرة بعد تفجيرات الدار البيضاء في 16 ماي 2003، حيث سعى عدد من خصومه السياسيين والحزبيين إلى تحميله ما سموه المسؤولية المعنوية عن ما حصل، ودعوه لتغيير خطابه وعدم الخلط بين السياسة والدعوة.

حصل في الانتخابات الجماعية (المحلية) يوم 12سبتمبر 2003 على مراتب متقدمة في المدن الكبرى رغم تقليص نسبة ترشيحاته و دوائرها، حيث حصل -على سبيل المثال- على المرتبة الثالثة بمدينة الدار البيضاء رغم أنه لم يترشح إلا في نصف مقاطعاتها الـ12.

في مؤتمره الخامس في أ فريل 2004 انتخب الحزب الدكتور سعد الدين العثماني أمينا عاما خلفا للدكتور عبد الكريم الخطيب الذي خصص له منصب وصفة الرئيس المؤسس.

حصل على المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية التي نظمت يوم 7 سبتمبر 2007 بحصول على 46 مقعدا في مجلس النواب بعد حزب الاستقلال بـ52 مقعدا لكنه بقي في المعارضة. وفي صيف 2008 انتَخب عبد الإله بنكيران أمينا عاما له[67].

وفي الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها يوم 25 نوفمبر 2011، حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى بـ 107 مقاعد في مجلس النواب، وكلف الملك محمد السادس أمينه العام بتشكيل الحكومة التي تم تنصيبها رسميا في 3 جانفي 2012.

ان تاريخ العلاقة بين نخبة حزب العدالة والتنمية مع السلطة السياسية ، لم تقم في بدايتها بالتوافق والانصهار في اللعبة السياسية الرسمية ، بل كانت تقوم على فكر اقصائي يرمي الى الانقلاب على السلطة السياسية ويشكك في الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية ، مما ولد حقدا مضادا نتج منه صدام بين الطرفين انتهى بتفكيك حركة الشبيبة بعد ثبوت تورطها في اغتيال الزعيم الاتحادي عمر بن جلون . وقد انقسمت الحركة الى ثلاثة اقسام .

- **قسم اول** : ساند عبد الكريم مطيع ودعمه في موقفه ، وظل يعمل في اطار الشبيبة الاسلامية الى غاية عام 1981.
- **قسم ثاني** : انحاز الى جانب القيادة السداسية ودافع عنها ، إلا ان هذا القسم لم يستطع الصمود كتنظيم وسرعان ما تلاشى.
- **قسم ثالث** : رفض الانحياز الى اي واحد من الطرفين وقام يدعو الى التبين في الاتهامات والانتقادات المتبادلة[68] .

ان دخول التيار الاسلامي الاصلاحي الى المعترك السياسي مع الاعتراف بشرعيته القانونية ، خضع كما تبين سابقا الى مسار طويل ، تعرض من خلاله للعديد من العوائق والمضايقات التي رافقها مسلسل من الاخذ والرد مع السلطة السياسية عبر وسيط وزارة الداخلية ووزارة

---

[67] حزب العدالة والتنمية المغربي ، موسوعة الجزيرة ، نفس المرجع .

[68] محمد يتيم ، **حركة التوحيد والاصلاح : التجربة الوحدوية ، التوجهات العامة** ، الفرقان، العدد 41 ، 1989.

الاوقاف والشؤون الاسلامية ، وقد كللت بالاعتراف القانوني بالحركة عام 1992 ، حيث ان استراتيجية السلطة مع تيار الحركة الاسلامية كان يصب في ادماجها داخل الحقل السياسي الرسمي ، وفق شروطه القائمة على الاعتراف بالشرعية الدينية والسياسية للمؤسسة الملكية ، بالشكل الذي لا يجعل من هذه الحركة حقلا مضادا ومنافسا لإيديولوجية النظام القائم .

وهنا تجدر الاشارة الى ان السلطة السياسية وظفت الاليات الايديولوجية بشكل ممنهج في عملية ادماج الحركة الاسلامية المتمثلة في حركة التوحيد والإصلاح وتنظيمها السياسي **حزب العدالة والتنمية** وذلك عبر دفع هذه الاخيرة الى الاعتراف بشرعية امارة المؤمنين ، بل والدفاع عنها كعنصر اساسي في احلال التوازن واستمرارية الدولة المغربية .

وفي ما يخص اطوار عملية الاندماج يروي عبد الاله بن كيران : (في الواقع ان اتصالنا بالدكتور الخطيب وبحركته عموما ، كان نتيجة لمجموعه من العوامل . فمبادرتنا لتأسيس حزب سياسي والرد السلبي للسلطات على هذه المبادرة ، واقتراب مرحلة الانتخابات ، خلق عندنا شعورا بضرورة اعادة النظر في بعض القناعات الخاطئة ، فحاولنا الاتصال بالدكتور الخطيب الذي فتح لنا بيته وقلبه ، والحق اقول اننا وجدنا رجلا خلافا لما كنا نسمع عنه ، مسلما واضح التصور واعيا بواقع الامة ، مستعدا لاحتضان الحركة الاسلامية والتعاون معها[69]) .

ان اعتراف النظام السياسي المغربي بالحركة الاسلامية الاصلاحية ، والسماح لها بولوج حقل المنافسة السياسية ، لم يكن من اجل المساهمة في تسيير البلاد ، وإنما من اجل ان يكون النموذج الناجح للاندماج حتى يحذو حذوه الاسلاميون الاخرون ، وخاصة الاحتجاجيون منهم[70] .

---

[69] عبد الاله بن كيران ، في حوار مع **جريدة الراية** ، 1992/02/03 ،ص7.

[70] عكاشة بن مصطفى ، الاسلاميون في المغرب ، دار توبيقال للنشر ، الدار البيضاء ، 2008 ، ص 57.

الخـــــــاتمة:

في ختام هذا البحث وبعد أن تناولنا بموجب خطة البحث مفهوم المعارضة السياسية و عملها وأهدافها ، ومن ثم أساليب عملها ، و واقع المعارضة في المغرب وعلاقة المعارضة السياسية بالنظام السياسي المغربي .

كما إننا نخلص إلى أن هدف المعارضة السياسية هو الوصول إلى السلطة ، و إن الهيئة الحاكمة غالبا ما تكون مراقبة من طرف المعارضة السياسية التي يتمثل نشاطها في مراقبة أعمال الحكومة و انتقادها و الإستعداد للحلول محلها ، فيقال لكل مواطن حق المعارضة على سياسة الحكومة .

كما أن هذه الأحزاب السياسية التي تتولى دور المعارضة لا تقتصر على مجرد تغيير سياسات الحكام أو انتقاد تصرفاتهم ، و إنما تتعدى ذلك إلى تغيير أشخاصهم أو الحلول محلهم في السلطة .و لا يأتي ذلك إلا بالتعامل مع الناخبين و الظهور أمامهم بالمظهر الذي يخلق لديهم شعور بدور المعارضة كتنظيم جدير بالإحترام وتحمل المسؤولية ، و قادر بقيادته و رجاله على الحلول محل الحكومة و تنفيذ برامجه السياسية على أفضل وجه .

كما ان المؤسسة الملكية هي الفاعل الرئيسي في كل الحياة السياسية المغربية دون أن يكون ذلك مقرونا برقابة أو محاسبة ، كما أن باقي السلط ات ليست سوى مجرد هياكل تنفيذية لا حول لها ولا قوة،لا تملك من السلطة والاختصاص إلا ما فوض لها .

كما يقول محمد ضريف في مقاله عن التجربة الحزبية في المغرب - مما أدى إلى "انتصار الاستراتيجيا الاحتوائية" بل أدى كذلك إلى تحول في طبيعة المعارضة السياسية بالمغرب، إذ

لم تعد هناك معارضة للحكم بمعناها الحقيقي ، بل اصبحت مجرد معارضة صرفة للحكومة ، ولم يعد الصراع حول طبيعة النظام قائم ومحاولة تغييره بل انحصر في طبيعة سياسة الحكومة المتبعة .

هكذا تحولت المعارضة من معارضة نظام الحكم إلى معارضة حكومة ليست في الحقيقة سوى أداة تنفيذية لا تصنع الخيارات الكبرى ولا ترسم السياسات العامة .

مركز القرار الفعلي مغلق وخارج نطاق المراقبة أو المحاسبة ، رغم ذلك تبقى المعارضة تتحاشى تسمية الأشياء بمسمياتها والتوجه بالنقد المباشر إلى الحاكم الفعلي إما بسبب الخوف أو بسبب الاستفادة من هذا الدور الهامشي .

ان السلطة والمعارضةً تنتميان إلى مجال سياسي مشترك هو المجال الذي ينتجه المجتمع، ويعبر عن فاعليته السياسية الحرة الواعية والهادفة. وتشظي هذا المجال تعبير عياني عن افتراق المصالح الفئوية الخاصة عن المصلحة العامة، الوطنية / القومية. وإن عدم توافق الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية المختلفة على ما هي المصلحة العامة يجعلها جميعاً تتخبط وتتخابط في مناخ ركودي يحول دون ارتقاء الجماعات إلى مستوى المجتمع المتدامج، المجتمع المدني، ومن ثم المجتمع السياسي ، اذ لا تستمد السلطة السياسية، بحصر المعنى، شرعيتها من أي مصدر أقوى وأهم من شرعية المعارضة.
فليس السلطة والمعارضة تعبيرين متكاملين عن المجال السياسي المجتمعي فحسب، بل هما قطبان جدليان في وحدة تناقضية يحمل كل منهما إمكانية أن يصير الآخر. فالمعارضة هي معارضة بالفعل وسلطة بالقوة. والسلطة هي سلطة بالفعل ومعارضة بالقوة. وجدلهما هذا هو جدل الكينونة الاجتماعية ذاتها، جدل تعارضاتها الملازمة وقد اتخذت شكلاً سياسياً سلمياً متمدناً أو متحضراً، يكاد لا يلحظ فيه العنصر الاجتماعي ـ الطبقي ـ المباشر. وهذا يؤكد أن الصيغ السياسية التي ينتجها المجتمع إنما هي تحديداته الذاتية وأحد أشكال وجوده. فالسياسة

في أحد أهم معانيها هي تعبير غير مباشر عن التعارضات الفئوية والطبقية في نطاق وحدة المجتمع والدولة وتحت سيادة القانون. وكلما انفكت مصلحة الفئة الحاكمة وبطانتها عن المصلحة العامة اتسعت الهوة بين الحكم والشعب وأمعنت السلطة في قمع المعارضة واضطهادها. وقد بات قمع المعارضة وحده في كل مكان دليلاً قاطعاً على اختلال العلاقة بين السلطة والشعب، وعلى انفكاك مصلحتها عن مصلحته.

أما إذا كانت السلطة السياسية تتحدد سلباً وإيجاباً بالشعب، فإن المعارضة إنما تتحدد بالسلطة ذاتها، وتحمل أهم خصائصها، وإلا لما جاز أن تكون سلطة بالقوة. فما أكثر ما أنتجت السلطات الاستبدادية معارضات من نوعها، أو على صورتها ومثالها، مع اختلاف في درجة الاستبداد. لذلك يتعين على معارضة السلطات المستبدة أن تنجز، أولاً، قطيعة معرفية، منهجية، وفكرية وسياسية وأخلاقية مع عالم الاستبداد ومنطقه وفكره وسياساته وأخلاقه. ويتعين عليها، من ثم أن تنتج أو تنشئ تصوراً حديثاُ عن العالم وعن المجتمع والإنسان، لا يحمل بذور الاستبداد، ولا يسمح بإعادة إنتاجه. وأن تعمل على دمج هذا التصور في الإنتاج الاجتماعي وفي التربية والثقافة والسياسة. فإن الخروج من عالم الاستبداد يقتضي تحولاً جذرياً في الوعي والممارسة. وكلما كان هذا التصور المنشود إنسانياً وديموقراطياً كان مناوئاً للعنف بجميع صوره وأشكاله ودرجاته. فليس الاستبداد نبتاً شيطانياً ينبت في الفراغ. والله لا يغير ما في قوم حتى يغيروا ما في أنفسهم.

إن قوة السلطة، في المجالين الداخلي والخارجي، من قوة المعارضة وضعفها من ضعفها وإضعافها. إلا إذا فهمت القوة على أنها قوة البطش العاري، وحتى هذه لا تصمد في الامتحان إزاء القوى الخارجية، وليست في جميع الأحوال سوى قوة وهمية. فإن مصدر القوة الفعلية للسلطة والمعارضة معاً هو المثلث الجدلي أو "الثالوث المقدس": الوطن والقانون والحرية، المثلث الذي إذا فقد أحد أضلاعه فقد كيانه ومعناه، أو ماهيته وجوهره. ضعف المعارضة هو قوة السلطة الوهمية، وقوة المعارضة هي قوة السلطة الفعلية، بخلاف ما يعتقده الوعي الزائف.

كما ان المرجعية الواقعية المشتركة لكل من السلطة والمعارضة، على السواء، هي المصلحة العامة، الوطنية / القومية. وغياب هذه المرجعية في وعيهما يعني حلول مرجعيات

أيديولوجية محل المرجعية الواقعية. ويظهر هذا الغياب بجلاء في الرؤية التي تقلص حدود الوطن وحدود الدولة، وربما حدود العالم حتى تتطابق مع حدودها، وتنظر إلى الواقع وإلى المجتمع على أنهما مادة هامدة أو موضوع ميت لإرادتها "الخيرة".

ان حقوق المواطنين هي واجبات الدولة. وحقوق المعارضة هي واجبات السلطة. فليس للدولة أن تفرض أياً من الواجبات على مواطنيها وليس للسلطة أن تفرض أياً من الواجبات على المعارضة. ذلك لأن قوام الدولة والسلطة الممسكة بزمامها هو القانون، والسهر على حسن تطبيقه، فهما أي الدولة والسلطة تعبيران مباشران عن الكلية العينية، كلية المجتمع والشعب. والقانون لا يقوم إلا على قاعدة الحقوق، وهذه تنتمي إلى دائرة الموضوعية. أما الواجبات فتنتمي إلى دائرة الذاتية. إن للدولة وللسلطة السياسية وظائف وعليهما واجبات، وهذه الوظائف والواجبات اجتماعية دوماً. وإذ تتعلق هذه الوظائف والواجبات بالأفراد فإنما تتعلق بهم بصفاتهم الاجتماعية فحسب، أي بصفاتهم أعضاء المجتمع والدولة. ومع ذلك فإن الظلم مركوز في الفرد الطبيعي ومن ثم في المجتمع والدولة. والسلطة السياسية تمارس الظلم أحياناً وهي تعرف أنه ظلم، ولكن الذي لا تعرفه، وربما لا تريد أن تعرفه هو أن الظالم هو المظلوم. لذلك فإن جهود السلطة والمعارضة معاً يجب أن تنصب على تقليص الظلم باستمرار، سواء ما يقع منه على الأفراد أو على الجماعات والفئات والأحزاب.

بيد أنه لا يمكن الحديث عن علاقة سليمة بين السلطة والمعارضة وعن وحدة جدلية بينهما قبل الحديث عن وحدة المعارضة ذاتها. ويبدو أن غياب وحدة المعارضة هو من أهم العوامل التي تعيق وحدة السلطة والمعارضة أو تحول دونها. إن قوام وحدة المعارضة، على ما بين أحزابها وتنظيماتها وتياراتها من تباين واختلاف يعبران إلى هذا الحد أو ذاك عن التعارضات الاجتماعية (الطبقية) الملازمة للكينونة الاجتماعية، هو توافقها أو اتفاقها على ما هي المصلحة العامة الوطنية / القومية، وصدورها جميعاً عنها أولاً. والتزامها مبادئ الحرية والعدالة والمساواة ثانياً. واعتراف كل منها بالآخر وبحقوقه وحريته ثالثاً. واعتراف كل منها اعترافاً مبدئياً ونهائياً بأنه جزء من المجتمع يتحدد به ولا يحدده، رابعاً. فوحدة المعارضة على هذه الأسس هي التي تعبر عن وحدة المجال السياسي للمجتمع وتطلق جدله

الداخلي أو تاريخه الداخلي بإعادة إنتاج تعارضاته في المجال السياسي والعمل على حلها بالطرق السياسية.

ولعله من الواضح أننا لا نقصد بوحدة المعارضة ما كان يسمى التحالفات السياسية والأيديولوجية أو اندماج الأحزاب المتقاربة سياسياً أو أيديولوجياً في حزب واحد، ولا ما يسمى الجبهات القومية أو الوطنية التقدمية أو غيرها.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن وحدة قوى المعارضة ومن ثم وحدة السلطة والمعارضة شرطان ضروريان لإصلاح الأوضاع القائمة وتجاوزها ولا سيما على صعيد الاقتصاد والثقافة والتربية والسياسة. فقد بات على السلطة أن تعترف بفساد الأوضاع القائمة وبقسطها في المسؤولية عن هذا الفساد، وبات على المعارضة أن تتوقف عن الرفض وتعمد إلى الاختيار، وتكف عن النظر إلى الفساد القائم على أنه أحد مسوغات معارضتها وعلى أنه ضروري لخطابها. فالمعارضة والسلطة معاً في خطر؛ لأن مصدر قوتهما ومشروعيتهما ومسوغ وجودهما قد بات في خطر، أعني الوطن والقانون والحرية.

قائمة المراجع:

01. مراجع باللغة العربية .

1) الكتب :

1) سربست مصطفى رشيد اميدي ، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها دراسة – قاونية – سياسية – تحليلية – مقارنة ، ط 1 ، مطبعة خاني دهوك ، 2011.
2) عامر رشيد وميض ، مؤسسة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف،سوريا،2000.
3) برهان غليون – اغتيال العقل – مكتبة مدبولي – ط2 – 1987.
4) عبد الاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، ازمة المعارضة السياسية المغربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، لبنان ، 2001.
5) عكاشة بن المصطفى ، الاسلاميون المغاربة ، الدار البيضاء ، دار توبيقال للنشر ،2008.
6) محمد ضريف ، الاسلاميون المغاربة : حسابات السياسة في العمل الاسلامي ، 1969-1999 ، الرباط ، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، 1999
7) عبد الرحيم العطوي ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والمال والنسب والمقدس ، طرق الوصول الى القمة ، الرباط ، 2006.

2) المجلات

1) عبد الاله سطي ، الملكية والإسلاميون في المغرب ، مقاربة لآليات الادماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي من خلال نموذجي حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والاحسان، سلسلة دفاتر وجهة نظر العدد 25 سنة 2012.
2) محمد يتيم ، حركة التوحيد والاصلاح : التجربة الوحدوية ، التوجهات العامة ، الفرقان، العدد 41 ، 1989.
3) محمد نبيل الشيمي ، المعارضة السياسية في العالم العربي تأصيل وتقييم ، الحوار المتمدن العدد 2979 ، 2010

3) الوثائق الرسمية :

أ) دساتير :

1) الدستور المغربي 1996 ، الصادر في 23 من جمادى الاولى 1417 الموافق ل (07 اكتوبر1996) بتنفيذ من نص الدستور.
2) الدستور المغربي 2011 ، الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ من نص الدستور.

3) المواقع الإلكترونية :

1) اكرم البني ، المعارضة السورية وافاقها ، الجزيرة نت ،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages
2) معجم اللغة العربية المعاصرة ،
http://www.maajim.com/dictionary/%D9%85%D8%B9%D8%A8%B1%D8%B6%D8%A 7%D
3) معجم المعاني الجامع ، http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
4) السياسية والسلطة : علاقة انفصال ام اتصال ، الجمعة 19 سبتمبر 2014 ، 7:50 .
http://badil.info/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%D8%B3%D8%A9-%D9 A7%
5) كمال القصير ، التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية ،مركز الجزيرة للدراسات،
http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/2015251144594775 86.html
6) مولاي احمد حبرشيد ، النظام السياسي المغربي بين الاحتواء والاقصاء ، الثلاثاء 05 افريل 2016، http://www.aljamaa.net/ar/document/107817.shtml
7) خ
الد بن الشريف ، كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي المغربي ، 2015 ،

http://www.sasapost.com/all-you-want-to-know-about-the-nature-of-the-political-system-in-morocco

8) ي
ونس برادة ، طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، الجزيرة نت ، **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/632D515E-A084-45E9-908D-BDB042E646D4**

9) ا
حمد ولد احمد سالم ، الاحزاب السياسية المغربية ، قسم البحوث والدراسات ، الجزيرة نت ، 2016/05/03 ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/43cc8e08-9819-4dd9-9832-f864c8235ec9

10)
محمد طيفوري ، **المعارضة الناعمة في المغرب** ، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/26

احمد ولد احمد سالم ، **الاحزاب السياسية المغربية** ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/43CC8E08-9819

11) موسوعة الجزيرة نت ، **جماعة العدل والاحسان** ، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/10/12

12) حزب العدالة والتنمية المغربي ، موسوعة الجزيرة ، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/11/11

الملخص:

تنطلق مشكلتنا البحثية في طبيعة العلاقة المعارضة السياسية والسلطة في المغرب ، وفي موضوعنا المعارضة السياسية والسلطة في المغرب ، يتم الإشارة إلى ماهية المعارضة السياسية من حيث تعريفها لغة واصطلاحا ، ومشروعية وشرعية المعارضة السياسية ، وحدود عملها من حيث سلمية سبل المعارضة السياسية و استهداف المصلحة العامة، ووسائلها للوصول للسلطة عن طريق صورها الثلاثة ، حيازة السلطة واقتسام السلطة والمشاركة السياسية في السلطة .وواقع المعارضة السياسية في المغرب حيث نعرج على طبيعة النظام السياسي المغربي ومكانة الملك دستوريا، وتصنيفات الاحزاب السياسية وتصنيفها الى احزاب ادارة وأحزاب معارضة والعلاقة بين المعارضة والسلطة السياسية ، و وسائل تعامل النظام السياسي المغربي مع هاته المعارضة السياسية . مع عرض أهم الاحزاب السياسية الفعالة المعارضة للنظام السياسي المغربي ، ليتم في الاخير ذكر بعض النتائج لعمل السلطة والمعارضة السياسية معا لإصلاح الاوضاع القائمة وتجاوزها والنهوض بالمغرب وتنميته سياسيا واقتصاديا .

Abstract:

Our problem starts research into the nature of power and the political opposition in Morocco relationship, In our theme and power in Morocco's political opposition, The reference to the concept of the political opposition in terms of its definition language and idiomatically, and the legality and legitimacy of the political opposition, And the limits of their work in terms of a peaceful and political ways of targeting the public interest opposition, And it means to reach power through the three forms, the acquisition of power and political power-sharing and power-sharing. Political opposition sites in Morocco, where we explain the nature of the Moroccan political system and the status of a constitutional king, Political parties classifications and classified into administration parties and opposition parties and the relationship between the opposition and political power, And means of the Moroccan political system deal with these circumstances the political opposition. With the presentation of the most important actors of the Moroccan opposition political parties of the political system, To be in the final results of some mention of the work of the Authority and the political opposition together to reform the existing situation and overcome and the advancement and development of Morocco, politically and economically.